

جَدِّ السَّيِّدِ الْوَحِيدِ الْيَمِينِ

الأزمه - الحرب والديمقراطية - الزمان



د. فارس الشكاف

جَدِّ النَّبِيِّ وَالْوَحْدَانِ الْيَمِينِ

الأرض - الحرب والدمار طيبة - الرضا

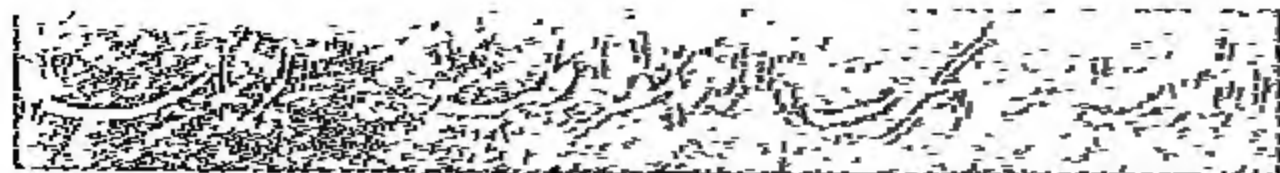
د. فاضل الشافعي

كل الحقوق
محفوظة

جدليات الوحدة اليمنية
الأزمة - الحرب والتفريطية - الرئاسة

د. فارس السكاف

رقم الإيداع بدار الكتب
(٣٧٣ لسنة ٢٠٠٦)



الفهرس

| ص | الموضوع |
|----|--|
| ٧ | مقدمة الكتاب |
| ٩ | الفصل الأول: من الانفصال إلى الوحدة |
| ١١ | الوحدة موقف الفطرة |
| ١٤ | منزلة بين منزلتين |
| ١٨ | الوحدة والمستقبل |
| ٢١ | الفصل الثاني: الأزمة - الحرب |
| ٢٢ | الأزمة والحرب ما الذي حدث |
| ٢٨ | أزمة السلطة وسلطة الأزمة |
| ٣٢ | ذروة الأزمة |
| ٣٥ | سباق الأسوأ |
| ٣٧ | من الجهاد الأصفر إلى الجهاد الأكبر |
| ٤٥ | الفصل الثالث: تحديات ما بعد حرب ٩٤م |
| ٤٧ | هل نفشل في معركتنا القادمة |
| ٥٠ | ملاحم وآفاق الديمقراطية في الوحدة اليمنية |
| ٥٣ | خلفية التحول نحو الديمقراطية |
| ٥٨ | التجربة الديمقراطية في اليمن |
| ٦١ | مستقبل ديمقراطية اليمن |
| ٦٣ | البعد المستقبلي للوحدة اليمنية |
| ٦٨ | النخبة والفساد |
| ٧٢ | الفصل الرابع: الرئاسة والزعامة ما لها وما عليها |
| ٧٥ | خصوم الرئيس |
| ٧٨ | الزعيم التاريخي |
| ٨٠ | علي عبد الله صالح والوحدة.. من الرئاسة إلى الزعامة |
| ٨٤ | عهد الرئيس وحكمه |
| ٨٨ | من طارئ الرئاسة إلى ثابت الزعامة وشرعيتها |

المقدمة

بين دفتي هذا الكتاب مجموعة مقالات مختارة نشرتها في صحافتنا المحلية وفي الصحافة العربية الدولية خلال فترة ما بعد الوحدة الممتدة:

- أولاً: من عام ١٩٩٠ - ١٩٩٤م
- ثانياً: منذ بدء أول انتخابات رئاسية ١٩٩٩م - وحتى ما قبل الانتخابات الرئاسية الثانية ٢٠٠٦م.

الموضوعات غطت أزهى وأخطر فترات تاريخ اليمن المعاصر، حيث شهدت اليمن في الأعوام ١٩٩٠-١٩٩٣ ربيع اليمن الجميل، ثم حل بالبلاد خريف طويل كاد أن يعصف بثمار الربيع الناضجة وتتساقط أوراقه، لولا أن انتهت الحرب، وبعد أن سككت أصوات النيران بدا أن البلاد خرجت من نفق حرب كان مقدراً لها أن تطول وتمتد، وبدأ أن قيادة البلاد تريد أن تستأنف العملية السياسية ضمن شرعية دولة الوحدة وإن إعادتها الحرب إلى مربعها الأول قبل الوحدة وهو

ماسوف يُوثر على أدائها وتعاطيها مع معادلة السياسة وأطرافها
كما سنلاحظ في الفصول الأربعة لهذا الكتاب.
واليوم ونحن على أعتاب انتخابات الرئاسة والمحليات في سبتمبر
٢٠٠٦م، تشهد اليمن حراكاً قوياً للقوى السياسية والاجتماعية
تبحث لها عن موقع في المستقبل. ويردد كثيرون أن السنوات
السبع القادمة من قابل الفترة الرئاسية هذه سترسم صورة اليمن
السياسي والاقتصادي سواءً كانت إيجاباً أو سلباً، وفي الحالين
الأمر صحيح إلى حد كبير.
وفصول الكتاب تحاول اكتشاف ذلك وربما تفيد القارئ المتأمل
أو هو رجاؤنا.

الفصل الأول

من التشجير إلى الوحدة

مرحلة المخاض والولادة

نوفمبر 1989 - مايو 1990م

الوحدة موقف الفطرة

”كان أحد النهارات الساطعة المبهرة بزغ
شمسه من صوب اليمن الموحد“

لعل اتفاق عدن القاضي بإعادة الوحدة بين شطري اليمن والمقرر
تنفيذه فعلياً نهاية مايو ٩٠م، لعل هذا الاتفاق يتصدر قائمة أحداث
العام ٨٩م على الإطلاق على الصعيد العربي.. وعظمة الحدث
تكتسب من صعوبته وتعقيداته حيث كان التشطير حدياً وفاصلاً،
والافتراق واسع الهوة سحيقاً، يصل حد التناحر والافتتال، وقد
تضافرت على صنع هذا الواقع التفتيتي المدمر قوى متآمرة تمتلك
خبرة تطاول عليها الأمد، وتجهيزات طاولت بها الأمم.

فكيف لا يكتسب الحدث بعد ذلك العظمة والشموخ؟

إن التقلب في أوراق تاريخ التشطير يكشف أن الانفصال عملية
مفتعلة وصنعية استعمارية كرسها حكام انفصاليون من خلال
تنفيذ قوانين وأنظمة شطرية، على حين أنه من الثابت تاريخياً أن
الشعب في الشطرين تعايش مع بعضه البعض على قاعدة واحدة
من القيم والعادات، وعلى تكوين نفسي متناغم ومنسجم.

وقد كان استقلال الشطر الجنوبي من الوطن عقب تخلص الشمال
من حكم الإمامة فرصة مواتية أولى لإعلان وحدة الشطرين ولكن
الذي حدث هو تعميق واقع الانفصال تمثل في قبول قيادة عدن

آنذاك بنقل حرفي لتجربة تشذ شططاً عن طبيعة وخصوصيات اليمن فباعدت بذلك أمل تحقيق الوحدة. مع أن التاريخ الذي لحق ذلك من خلال أحداث حصار صنعاء أثبت ربما بقاء الجنوب احتياطياً في معركة ربما كانت ستؤول إلى أن تسقط صنعاء عاصمة الثورة الوليدة.

لكن ما الذي تبدل الآن حتى يعلن عن إعادة وحدة اليمنيين ؟
لاشك أن هناك عوامل داخلية تلخصت في الضرورة الملجئة لقيادة الشطر الجنوبي في مراجعة حساباتها الخاطئة والتي أفرزت فشلاً وتراجيحاً وتدهوراً بل ونتائج تدميرية دموية حتى بات أمر المراجعة خياراً لا مناص منه وإلا تهدد الوجود.

وفي الشطر الشمالي تنامي حس القيادة الوحدوي، وتجاوز حد تحقيق الوحدة الوطنية الداخلية إلى الوحدة اليمنية الاندماجية، لأنها مثلت -حينها- سبيل الخروج من مأزق واختناقات هي نتاج طبيعي لواقع التمزق والشقاق. أما العوامل الخارجية فقد جعلت سياسة الوفاق الدولي الطريق ممهداً للوحدة وضمنت إلى حد كبير تجنب محاولات التعويق التي كانت تمارس صوبها سلفاً وإن كانت لن تختفي تماماً، ويضاف إلى العوامل الداخلية عامل هام هو البعد الشعبي بقواه السياسية وعامته إذ أضحت مهياة لتقبل هذا الإنجاز حتى وإن لم يكن الشعب مطلعاً ابتداءً، وإن خلقت له تجارب الماضي حالة يأس وشك.

وإذا تأملنا خصوصاً حال القوى السياسية إزاء الوحدة فهي كلها لا تملك إلا تأييدها مبدئياً ثم تختلف في جوانب أخرى تتعلق أحياناً بكيفية التنفيذ، أو اشتراطات مسبقة يتمحور بعضها في الحسم بشأن المنطلقات والثوابت وأخرى في إجراءات ديمقراطية

أو قانونية. أما الموقف الإسلامي الذي يلمزه البعض جهلاً فهو يصدر عن دعوة الإسلام الجامعة التي لا تفرّق، والوحدة التي لا تمزّق، بل إن الموقف الإسلامي يتوجب أن يكون أكثر المواقف صدقاً وجدية؛ لأن الوحدة على كافة مستوياتها لدى الإسلامي إيمان وقناعة، بل ويتعداها إلى أن تصبح عبادة وفريضة، منبثقة من شمولية منهج الإسلام. لكن الممانعة وعدم الاندفاع ربما جاء من قبل التيار الإسلامي الإخواني التقليدي توقعاً لتغلب الشيوعية بما تمتلكه من إمكانيات وخبرات في دولة الوحدة، وبالتالي استبعادها، أي أن موقف التيار الإسلامي من معادلة الحكم الذي كان مشاركاً فيها مع أنظمة الحكم في الشمال بشكل أو بآخر مباشرة أو بطريق مباشر، ولهذا قد تكون مواقف الرفض أو التردد مردها عدم حسم موقعه متعللاً بحالة الرفض الشعبي للاشتراكية.

إن هذه الفرصة التي وفرتها كل تلك العواجل والتي ابتدرها الرئيس وتجاوب لها قادة الشطر الجنوبي وبعيداً عن كل الميلاسات، تستوجب أن يتداعى لها الجميع دعماً ومساندة وتثبيتاً، إن هذه الفرصة ربما لا تعود ثانية إذا فاتت بل وقد تجر نتائج كارثية، لهذا فإن نجاحها مرهون بنا لا سيما الرموز والقوى السياسية؛ لأن لا أحد يشك في قدرة الوحدة على إحداث أحسن الأوضاع، ولكن الشك في مقدرة هؤلاء على تأسيسها على أسس ثابتة من عقيدة أمتنا وقيمها، وعلى أسس دستورية وعلى قدرتهم في تجاوز أنانيتهم وأهوائهم والالتقاء على قاعدة المصلحة العليا للبلاد والمحافظة على هويتها. ومن هنا وتأميناً لها من الخطر، وضمناً لبقائها قوية، يتحتم علينا إتقان صناعة هذه المرحلة.

XXXXXXXX

منزلة بين منزلتين

”أولئك الذين جعلوا من الوحدة رحلة استكشافية عندما يصلون محطتها يكتشفون انها لم تحقق مبتغاهم سيرتدون عنها، لكنهم تيقنوا متأخرين ان الوحدة صارت واقعا لا يمكن الرجوع عنها إلى ما قبل ٢٢ مايو ١٩٩٠م“، وأن تذكرة الوحدة كانت على خط واحد دون عودة“

لم تكن مسألة الوحدة اليمنية الاندماجية موضع شك في صوابية اختيارها بين نماذج أخرى من الوحدات ولم تكن محل بحث نقصى صيغة تراجعية بديلة عن صيغتها التي قامت عليها في ٢٢ م ايو ٩٠م .

بل على العكس فقد كنا نؤكد - جميعنا - أن صيغة الوحدة الاندماجية كانت ولا تزال الأمثل والأنسب وأنها لو لم تتم بصيغتها تلك، وبدأنها بصيغ أدنى تتدرج إلى الصيغ الأعلى انتهاء بالاندماج لما قامت الوحدة على الإطلاق.

واليوم وفي الأشهر الأخيرة تحديداً تعددت الأطروحات التراجعية عن الوحدة الاندماجية، وهي في معظمها إن لم يكن جميعها تصدر عن قيادات الحزب الاشتراكي.

ولا يمكن تفسير هذا التراجع إلا في سياق أزمة النخب الحاكمة منذ تحقيق الوحدة قبل أربع سنوات تقريبا وليس في إطار الوحدة

كقيمة ومضمون، إذ حاول طرفا السلطة اللذان أعلنوا الوحدة ترتيب أوضاعهما على نحو يسمح بتعايشهما عبر تقاسم السلطة والنفوذ والثروة والجغرافيا والشعب أيضاً، أو أن يتمكن أحدهما من إلغاء الآخر، ولكن المحاولة أسفرت في الأخير عن الفشل حيث احتفظ كل منهما بمقومات دولته السابقة.. الحزب الاشتراكي جنوباً.. والمؤتمر الشعبي شمالاً.

ومن هنا بدأ الاشتراكي البحث عن بديل للوحدة القائمة، ويمكننا اعتبار المؤتمر الشعبي الحليف الآخر متمسكاً بالوحدة القائمة أو الموت، وإن كان هذا الأخير يدخل معركة الوحدة أو البديل الآخر مفلساً من الاستراتيجية الواضحة، وعاجزاً عن تقديم نموذج ناجح لدولة الوحدة المؤسساتية، وغير مقنع في عرض نفسه كمثال يمكن الاطمئنان إليه.

لقد قام الحزب الاشتراكي بعملية مكثفة ثقافية إعلامية وإجرائية متسلسلة استهدفت تحويل مسألة الوحدة كمفهوم في وعي الشعب ونخبه الفكرية والسياسية إلى جدلية، كما أحالتها في وجدان وضمير الأمة إلى مشاعر مضطربة بعد أن كادت أن تستقر فيها عقيدة يقينية ثابتة.

لقد تدرج الاشتراكي في هذه العملية ابتداء من المطالبة بتطوير الوحدة، وتصحيح مسارها، وإغنائها بمضامين جديدة بدعوى أن الوحدة لم تتحقق أصلاً، وإلى هنا لا اعتراض فهي مطالب موضوعية، وحاجة واقعية لأنها تتضمن الاحتفاظ بشكل الوحدة القائم ومحاولة إصلاحها من الداخل، ولو تحرك الاشتراكي في هذا الاتجاه كطليعة إصلاحية بعد أن استقطبت طروحاته الشعب لنجح بالتأكيد، ولكن الاشتراكي لم يتوقف عند هذا الحد فانتقل

إلى مراجعة صيغة الوحدة الاندماجية، ثم دفعة واحدة انطلقت المطالبة بالبديل الفيدرالي، وبعدها الفيدرالية على إقليمين (مضمون كونفدرالي) بل والكونفدرالية صراحة. وفي الكواليس بدأ الحديث عن الانفصال السلمي، والانفصال على أرض الواقع، ولهذا راجت حينها تحركات مربية بعيدة عن لجنة حوار القوى السياسية المكلفة بمتابعة تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق الموقعة في عمان في ٢٠ فبراير الماضي بل تتجاوز الوثيقة ذاتها، وإلا فما الحاجة إلى اتفاقات جديدة بعد الوثيقة التي لم تنفذ وحتى الآن إذا لم يكن الهدف من ورائها الاعتراف المتبادل بالانفصال الواقعي وترسيم جديد لتقاسم السلطة.

لقد صرح نائب رئيس مجلس الرئاسة برفض العودة إلى مرحلة ما قبل ٢٢ مايو ٩٠م (ما قبل الوحدة) كما لا يقبل العودة إلى أوضاع ما قبل ١٩ أغسطس ٩٣م (ما قبل اعتكافه الأخير). وهذا يعني أن مشروع الانفصال العلني الرسمي لم يستكمل شروطه، ولم تنهياً ظروفه المناسبة لعدة أسباب داخلية وخارجية، ولهذا فالهدنة إلى حين تتعدل فيه موازين مشروع الانفصال الرسمي هي البديل المؤقت في المرحلة الراهنة.

فما هو النوع الممكن الذي يراد الاتفاق حوله بحيث يقع ما بين الوحدة والانفصال؟ وماهي المنطقة الوسطى التي سيقف عليها حكامنا في منزلة بين منزلتين؟ وأية صيغة سيقفون عليها؟ إنها صيغة الاتفاق على فترة هدنة سرية تعترف بانفصال واقعي، أي لا انفصال ولا وحدة ولا اقتتال ولا إنهاء للأزمة !!

إن المحصلة النهائية لعملية التشكيك في الوحدة الاندماجية دون محاولة التصحيح والإصلاح في إطارها أولاً سلبية تماماً، ولم

تقدم بدائل بنائية البتة بل ساهمت الأطراف جميعها في ضرب مشروع الوحدة بلا استثناء بشكل مباشر أو غير مباشر، ولكن الاشتراكي لكونه رافع لواء المشروع الحضاري والتحديث ودولة المؤسسات الوحدوية فهو الأكثر لوماً في هذا الصدد حيث لم يتقدم خطوة واحدة في مشروعه المعلن.

ولو استمرت الأمور على هذا المنوال التشكيكي في الوحدة في ظل الغياب للبديل البناء فسنكتشف أننا لم نضع الوحدة بمفردها على مهاوي التيه والضياع ولكن كل المكاسب والإنجازات وستفطرط حبات السبحة واحدة تلو الأخرى، ولا عزاء للوطن.

xxxxxxxx

الوحدة والمستقبل المتاح - الممكن - المستحيل

”كان أحد النهارات الساطعة المبهرة بزغ
شمسه من صوب اليمن الموحد“

نقرأ في مجلة مركز دراسات الوحدة العربية (مستقبل الأمة العربية) ص ٦٣ ما يلي: «وذكرنا التاريخ العربي بأنه لم يكن هناك ديمومة لما يمكن أن يسمى (حالة الوحدة) أو (حالة التجزئة)، كلتا الحالتين ما هما إلا لحظتان تاريخيتان مؤقتتان، وأن كلا منهما حملت في أحشائها البذور الجنينية للحالة الأخرى». انتهى لهذه المقولة دلالتها الأهم وتتمثل في أن الوحدة ليست قدراً محتوماً كما هي التجزئة، وإنما هي رهن بتفاعل الإنسان مع هذا المعطى بضماناته الواقعية التي تحفظ مضمونها الاقتصادي والثقافي والحقوقى وبالتالي يمنحها الاستمرارية، وبناء على هذا فإن توفير الضمانات الأساسية هي التي ستحافظ على بقاء الوحدة ما دامت تمثل ضرورة وحاجة لازمتين.. وهنا نجمل هذه الضمانات:

- دولة النظام والقانون، المحققة للعدالة والمواطنة المتساوية أمام القانون.
- الديمقراطية ونظام الحكم المحلي.
- تحقيق المصالح الاقتصادية والمعيشية للمواطن.

- الوحدة الثقافية في إطار التنوع.
- دور الشعب والقوى السياسية في تعزيز الانتماء لوحدة الوطن.

الوحدة مهمة المستقبل:

الحديث عن مستقبل الوحدة لم يعد مقنعاً أن يراوح حول أهميتها وضرورتها والخوف على تفككها، أو تضخيم قيمتها لتحجب عجز القدرة في إنجاز مهامها المتبقية وتحقيق مضمونها بعنوانها الرئيس: دولة النظام والقانون ولا تتحول الوحدة إلى مجرد سلاح يرفع في وجه الخصوم.

لهذا فإن الوحدة إذا بقيت تدور في هذه الحلقات المفرغة لمجرد التمجيد وهي تفشل في اختبارات الواقع فلن تكون بمنأى عن خطر الهشاشة والتفكك. وفي المقابل فإنه مهما يكن من الاختلالات التي يرى البعض أنها نشأت وتنامت مع الوحدة فإن خيار الانفصال لن يضع حداً للمعضلات التي نشأت وتنامت مع سلطات الوحدة المتعاقبة وليس بسبب الوحدة بالتأكيد وسيكون الانفصال ذروة الكارثة بل والانحدار إلى قعر الهاوية حيث لن يعود بالانفصال الزمني إلى ما كان عليه وإنما سيكون أكثر تفتيتاً وأعظم خسارة.

فالوحدة التي تحققت في ٢٢ مايو ٩٠م هي مشروع مستقبلي في الأصل دخلت به اليمن القرن الـ ٢١ ووجدت في الأصل لتبقى، إن الوحدة هي رهن جهدنا نحن استمراراً وانقطاعاً، ضعفاً أو قوة، وبذلك نخضع لسنن ونواميس التغيير التي لا تتبدل ولا تتحول، وأهم هذه السنن ترتبط بإصلاح وتخطيط النظام السياسي، وترك الأمور هكذا للصدفة والارتجال لا يؤدي إلا إلى الفشل وذهاب قوة

الوحدة.

ويمكننا تبين هذه السنن في الآيات القرآنية المحكمة:

- (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم)
- (تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً والعاقبة للمتقين)
- (وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً).

الوحدة مستقبل الرئيس الذي يمضي صوب المستقبل، وهو يدرك أن المستقبل مرهون بإدراك المهام.

لقد ظلت المراهنة على مستقبل الوحدة مرتبطة بحدث الوحدة منذ نشأتها، لكن علي عبدالله صالح بقي حادياً عليها بتقديم التنازلات لضمان استمرارها لمواجهة سياسة الفتقاسم مراهنا على شرعيتها بينما كانت الأطراف الأخرى تنظر إلى الخلف تقيس خط الرجعة إلى المواقع السالفة كأنما هي في رحلة استكشافية، تتلفت خلف طرق الارتداد، فتكون مثل المنبت السائر في الصحراء على ظهر دابته ينهال عليها ضرباً يستعجل مسيرها فنفتت، فلا ظهراً أبقى ولا أرضاً قطع.

xxxxxxxx

الفصل الثاني

الأزمة - الحرب
مرحلة المهددات
1992 - يوليو 1994م

الأزمة والحرب ..

ما الذي حدث ؟

”كان نضرمنا يردد أنه ما دامت الوحدة قد تحققت دون حرب، فإنها لن تستمر، وعند ما نشبت حرب الشريكين عاد هؤلاء ليقولوا وداعاً للوحدة، وعندما فشل الانفصال قال آخرون إن الوحدة اليمنية تحققت سلمياً وإن ترسخت حرباً“

لقد بدأ واضحاً منذ بداية الأزمة في العام ١٩٩٣م أن النظامين الحاكمين المتحدين بدأ يفكر كل منهما في إذابة الآخر فيه، والتفرد في السيطرة وتوحيد النظام السياسي تحت سيطرته وبالتالي قاموا بنقل الأزمة من داخل دوائرهم النخبوية الحاكمة إلى الشعب ومؤسسات المجتمع، وإعادة تموضع الأحزاب والمجتمع المدني الوليد حولهما.

لقد ظهر بأن الوحدة لم تكن سوى مظهر شكلي، وإطار قانوني سياسي، حيث استبقى كل من حزبي المؤتمر والاشتراكي دولته كما هي بمقوماته العسكرية والأمنية والمالية والإعلامية بل وبالوحدات الجغرافية السابقة، بعد أن أطلق عليها المحافظات الجنوبية والشرقية التي احتفظ بها الاشتراكي والمحافظات الشمالية والغربية التي ظلت تحت هيمنة المؤتمر الشعبي العام، وكان - الوضع هكذا - احتمال المواجهة وارد لا محالة مما يضع الوحدة في محك واقعي يهددها كلية، يوقف تحركها صوب

المستقبل ليعيدها إلى الماضي قبل استعادتها إن لم يكن في وضع أسوأ وأكثر كارثة.

ومنذ إجراء الانتخابات البرلمانية التعددية الأولى في ٢٧ أبريل ١٩٩٣م وظهرت النتائج بدأت الأزمة تتفاقم وتتجه نحو الفرز والمفاضلة بين الحزبين الحاكمين، حيث انتهت سلسلة الاعتكافات التي بدأها نائب الرئيس آنذاك علي سالم البيض إلى موسم هجرة كافة قيادات الاشتراكي إلى الجنوب حتى لم يبق أحد منهم، وكان قد برز بوضوح رسمي رقم في المعادلة السياسية الحاكمة هو حزب التجمع اليمني للإصلاح في البرلمان والحكومة، ومجلس الرئاسة، وهو رقم مضاف إلى المؤتمر الشعبي العام، وبدأت ترتفع دعوات لإصلاح الوحدة ربما تمثل تراجعاً كلياً عنها تتوارى خلف لافتة إصلاح الوحدة.

وبدأ تداول وثيقة العهد والاتفاق وهي في مضمونها مشروع بناء دولة النظام والقانون حيث تمحورت حول إجراءات منع الحرب أولاً والاتفاق على أسس بناء الدولة ثانياً، ويمشاركة من كافة القوى السياسية في الحكم والمعارضة. (راجع وثيقة العهد والاتفاق - صادر عن صحيفة صوت العمال - يناير ١٩٩٤م).

حرب ٩٤م وخطر الانفصال؛

تأكد الفرز الممهد للانفصال عقب توقيع وثيقة العهد والاتفاق، حيث لم يعد قادة الحزب الاشتراكي شريك الحكم إلى عاصمة الدولة وإنما تفرقوا في الأقطار المجاورة ليتجمعوا بعد ذلك في عاصمتهم الأولى عدن، بل إن الميدان العسكري شهد أولى المواجهات ليلة توقيع الوثيقة ٢١ فبراير في أبين بوادي دوفس،

ثم في ظهيرة ٢٧ أبريل شهدت عمران أخطر مواجهة عسكرية بين اللواء الثالث مدرع (اشتراكي) واللواء الأول مدرع (مؤتمر) وفي فجر الخميس ٥ مايو بدأت المعركة الشاملة بقصف طائرات الحزب على كل الجبهات بين الشمال والجنوب.

وفي ليلة ٢٢ مايو ١٩٩٤م تم إعلان الانفصال من قبل علي سالم البيض رسمياً من عدن ولكن لا السلطة الشرعية في صنعاء اعترفت به، ولا أية دولة أقرت لها بذلك رسمياً.

وبدا سياق من الزمن بين مشروعين مشروع تثبيت الوحدة بحسم الحرب لصالح شرعية صنعاء، ومشروع الانفصال بحل سياسي دولي يعول على طول أمد القتال دون حسم، المراقبون استعادوا رهانهم على فشل خيار الوحدة الذي تحقق سليماً لينتهي بالانفصال حرياً لكن الأيام الـ ٦٧ التي دامت فيها الحرب لم تمهل أصحاب هذا الرهان حيث حسمت الحرب في ٧/٧/١٩٩٧م وانتهى خطر الانفصال إلى حين.

نتائج الحرب (تركة الوحدة والانفصال):

لا ينكر أحد أن تكلفة الحرب كانت باهضة ليس على صعيد الأرواح فحسب، وإنما على صعيد المجتمع والدولة وهو ما يعد بحق، إحداهم محددات مستقبل الوحدة اليمنية إذ لو استطاعت اليمن الموحدة تجنب هذا الحرب بأزماته السابقة، ونتائجها اللاحقة لاستطاعت إن تحسب سنوات الوفاق في اتجاه التنمية والتطوير وكانت ستلغى من حسابها السنوات الطويلة التي سترجعها إلى الوراء بسبب الحرب.

لقد شهدت اليمن تراجعاً كبيراً على كافة المستويات لاسيما

المعيشية منها، حيث اتسعت رقعة الفقر وارتفعت معدلات البطالة وتردت مستويات الخدمات الصحية والتعليمية والمياه، وتناقص حجم الاستثمارات (انظر: اليمن إلى أين ؟ أرقام ومؤشرات د. يحيى صالح محسن - ديسمبر ٩٩ - المركز العربي للدراسات الاستراتيجية - تقرير التنمية البشرية للعام ٩٨ - وزارة التخطيط - والبنك الدولي).

وكرد فعل لهذا الواقع الذي أفرزته الحرب بدا الحديث حول مستقبل الوحدة اليمنية إلى صدارة الهموم والاهتمامات، رغم أن الوحدة الجغرافية القانونية تعززت بأداة سياسية واحدة بعد أن ظلت تتنازعها إرادتان سياسيتان متناقضتان إلا أن ثغرة الوحدة المفتوحة انحصرت في تولد خطر محتمل من جهة الانقسام في الوحدة الوطنية، وهي التي تتحصن بالوحدة النفسية والجوامع الثقافية.

ولا تعني الوحدة الثقافية قالباً جامداً تصب فيه جموع البشر في إطار من اللزوميات والحتميات، بل هي وحدة تنوع يثريها ويغنيها لا أن يفنيها ويلغيها على نمط واحد للمتقلب السائد.

وبهذا تحول الحديث من مستقبل الوحدة في كيائها الجغرافي القانوني (الأرض) إلى الحديث حول الخطر على مستقبل الوحدة من جهة انقسام الوحدة الوطنية (الإنسان)، إعادة ترتيب البداية والنهاية والمقدمة والنتيجة، فيبدأ الانفصال من الإنسان إلى الجغرافيا. ومع أن مسألة الانفصال عادت لتطرح بأشكال أخرى أو هكذا قابلتها سلطة المؤتمر الشعبي العام الحاكم مع حليفه التجمع اليمني للإصلاح شركاء ما بعد الحرب وحتى عقب تفرد

المؤتمر بالحكم بنتيجة الانتخابات لعام ٩٧م.

ومن بين أهم هذه الأشكال المطروحة التي تعامل معها الحزب الحاكم باعتبارها ألتفات على الوحدة بمسميات أخرى:

● المصالحة الوطنية وإعادة أسس الشراكة التي قامت عليها الوحدة.

● إصلاح مسار الوحدة.

● الاستفتاء وتقرير المصير.

● الفدرالية.

ولا شك أن الخيارين الأخيرين هما الأجرأ ولكنهما الأقل طرحاً ويجري تداولهما في أضيق الحدود وبصورة تتدرج في إطار إعلاني يحمل مواجهة مكشوفة وخاصة وخيانية للمبدأ.

ذلك أنها موارد للانفصال الذي لا يحظى بشعبية ويتجرد من أي ذرة وطنية وهو انتقامي يقود إلى كارثة وليس له مقومات نجاح واقعية ولا موضوعية أو ذاتية. ولا شك أن الدولة التي استمرت بعد الحرب بدون شريكها في الوحدة الحزب الاشتراكي اليمني، هذه الدولة حاولت أن تمنع حدوث هذا الانقسام في الوحدة الوطنية والتي تمحورت حول ما أطلق عليه « المسألة الجنوبية » وإن لم تمثل كيانا مؤسسيا رغم أن نتائج الحرب التي جاءت لصالحها كانت كفيلة بإغرائها للقيام بإجراءات تصفوية حدية في مواجهة خصومها، وإن مارست أخطاء ظاهرة تحسب عليها لكنها أدركت أن نشوء مثل هذا الوضع بسبب هذه الممارسات لن يكون في صالحها.

ولهذا فقد استعاد الرئيس صالح مسار الوحدة وكان من فائدة ذلك على البلاد وعلى القوى السياسية أن الرئيس أبقى أو حافظ

على إمكانية استئناف عملية التغيير والنهوض واستثمار الوحدة التي نجت من الزوال من خلال استمرار كيان الجمهورية اليمنية الموحد، واستمرار اعتماد النظام الديمقراطي، رغم كل ما يشوب هاتين العمليتين.

وهذا الدور من هذه الزاوية على الأقل تحسب للرئيس صالح رغم أن المهام المتبقية هي الأخطر والأهم، والتي تنتظر في عملياتها البنائية، ويبقى الدور الغائب للقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني التي يتطلب حضورها في القضايا الكبرى والمطلبية للناس والتي تسعى لإعادة التوازن المحقق لمقصد التنمية والرخاء والعدالة والحرية.

xxxxxxx

أزمة السلطة وسلطة الأزمة

لا أحسب أن بلادنا قد وصلت إلى حالة من السوء كالتى نعيشها منذ بداية الفترة الانتقالية وحتى الآن وربما إلى أمد. ولا يتصور أحد أن الوحدة اليمنية هي المتسبب في هذا السوء، وإنما كان قدر هذا المنجز العظيم أنه جرى وفق آلية خاطئة فتلوت إدارته نخبة متفذة غير جديرة به رغم أنه في البدء كانت مسئولية القيادة الحاكمة، فتحققت الوحدة منجزاً رفعهم إلى مقامها.

هل رأى أحدنا سوءاً أشد مما حدث خلال العامين والنصف التى أسموها انتقالية؟؟ كل شيء طاله الخراب وامتدت إليه يد الإفساد حتى أعماق السرائر كما أن جيشاً غازياً مدمراً يحيل كل مشيد وجميل يباباً وبلاقع.

وبعد طول معاناة وانتظار، فإن كل النذر توشك تقديراً تكرر الفترة الانتقالية، وأن التاريخ سيعيد نفسه في مضمون وصورة لا سيما بعد أن ظهرت خفايا اتفاقات المتفизين المفزوعة في الهزيع الأخير من ليل الفترة الانتقالية الأولى.

لقاء الحديدة بين الرئيس ونائبه أو صلح (الحديدية) كما يسميه المتدرون، وإن لم تظهر بنوده رسمياً إلا أن ما هو محقق ولا يتطرق إليه الشك هو إنهاء القطيعة بين قمتي السلطة مؤقتاً لتدبير تأجيل جديد للانتخابات ونهاية الفترة الإنتقالية وهو ما كانت الفترة المستوفاة في ٢٢ نوفمبر ٩٢م أجلاً جديداً للحياة حتى ٢٧ أبريل ٩٣م وبعد أن كانت مقولة قطبي السلطة ضرورية أثناء الفترة

الانتقالية في موعدها، وخيارنا الوحيد إجراء الانتخابات دون تأخير، أصبحت المقولة اليوم بعد (صلح الحديد) بتمديد الفترة الانتقالية وتأجيل الانتخابات ضرورة حتمية ولازمة تستوجبها المصلحة العليا للبلاد.

ومهما يكن من أمر المبررات فقد وقعت الواقعة، ونجح حكامنا في إيهامنا بأن عدم تأجيل الانتخابات يعني الطوفان، ويريدون المضي في طريق السلطة بشرعية الأزمة ولا يلوون على شيء دون إدانة أو محاسبة، وهماهي السلطة المتفذة تروج لعبتها المفضوحة من جديد ونحن نقرب من الأجل النهائي للانتخابات لتتجاوز هذه المرة ليس على التأجيل ولكن على نتائج الانتخابات لتجيئ في صالحها وتصب في خاناتها.

وفي محاولة لكسب التعاطف الشعبي واستجلاب غطاء الشرعية الجماهيرية، فلا بأس أن تقوم قمة السلطة بجولة ميدانية في المحافظات.

وبعد أن أوهموا هذه الجماهير قبل نهاية الفترة الانتقالية الأولى ٢١ نوفمبر ٩٢م بأن الخلاف بين طرفيها كاد يصل حد الكارثة والانفصال حتى تنهيا النفوس لتقبل التأجيل كما قضت به اتفاقية الحديد السرية التي قطع بها نائب رئيس مجلس الرئاسة اعتكافه الأخير، بعد هذا هاهم اليوم يجولون البلاد يوحون لنا بخيار الدمج والتوحيد بين الحزبين بديلا عن الحرب الأهلية كما أرادوا أن يوهمونا بها عبر التظاهرات المدمرة في الـ ٢٩ من شهر ديسمبر ٩٢م.

إنها سلطة الأزمة تدير البلاد باختلاق المخاطر وتلي الأمر

بشرعية الفتنة المزعومة وتتحصن بإهاب الذرائعية.

إن الدلائل التي لا تغرب عن كل ذي نظرة وبصيرة تشير إلى مؤامرة تمارسها السلطات للإخلال بنتائج الانتخابات، فبعد تقاسم الدوائر على نحو تعسفي يفضي إلى نجاح مرشحي السلطة جاء قرار اعتبار المعسكرات مقرات انتخابية ليمثل مجالا لانتشار أفرادها على الدوائر بصورة غير قانونية ويضاف إلى ذلك إلحاق عدد غير قليل إلى جداول القيد تحت جناح الظلام.

وكذا الأساليب التفسيرية للراغبين في التسجيل من قبل عدد من اللجان، وكان لاشتراط صورتين بالنسبة للمرأة تأثير على حجم إقبالها ليس من الناحية الشرعية في الأساس ولكن بفعل تجاوزات الواقع الاجتماعي والقفز عليه في أحسن الأحوال مضافا إلى هذا التهميش لدور المرأة تأخر نزول اللجان النسائية، وهذا كله في كفة وعدم تكافؤ فرص التنافس بين المرشحين لاسيما بين الحزبين الحاكمين والأحزاب الأخرى في الكفة الأخرى، حيث يتحكم حزبا السلطة (الاشتراكي والمؤتمر) بكافة وسائل وإمكانات الدولة وتسخيرها لخدمتها في تقرير مصير الانتخابات (الجيش والأمن، الإعلام، خزانة الدولة ومواردها).

وهذا الواقع رغم سطوته فإنه لن يكون قدراً محتوماً إذا استطاعت قوى التغيير الحية في البلاد النهوض بدورها في توعية الجماهير وضمان رقابة سير الانتخابات بنزاهة وكشف التجاوزات، وإذا ما قامت هذه القوى الخيرة ومعها سواد الناس ولم تتجح في ضمان النزاهة - وهو أمر مستبعد - فإنها تملك حينها تحديد الموقف الذي يقتضيه الظرف.

وهذا الموقف الساعي إلى تأسيس العملية الديمقراطية على

قواعد سليمة ولو في حدها المعقول ضمن عملية بنائية متدرجة مطلباً مثالياً ولكنه الحد الواجب. وما لم تنهض القوى الفاعلة في مجتمعنا فإن الواقع السيئ واللاشرعي سيتجاوزها وستترسخ أقدامه وتتمدد فروعه وسيصبح من الصعوبة البالغة عمل شيء يذكر من بعد ذلك. إننا مطالبون أكثر من أي وقت مضى بصياغة موقف موحد يحاصر القوى الناشزة عن الشرعية وإرادة الشعب الوالفة في الوحل والمنغمسة في حمأة الفساد.

ذروة الأزمة

في عاصمة الضباب كنت أحس بالمرارة حين أتلقى أخبار الضباب الملبد في سماء بلادي جراء الأزمة الحادة في أعلى السلطة. كان الضباب يتمدد بشمس نادرة السطوع على السماء اللندنية في حين تتوارى لدينا شمس الانفراج خلف سحب كثيفة من حظوظ النفس وأثرتها وفقدان الثقة والمصداقية.

كانت محطات التلفزة الدولية تنقل أخبار الأزمة بين الرئيس الروسي ونائبه الكسندر توشلي ثم الحسم بينهما لصالح طرف، في حين تظل أزمتهما في صنعاء تراوح مكانها بل وتتصاعد، وإذا ما لاح بريق الحل كان مجرد فسحة لسراب خادع يلوح بالعودة إلى الأزمة من جديد.

لقد أحسست بالمرارة لأننا أصبحنا مثار حيرة المراقبين وسخرية المتابعين وشماتة الأعداء وحسرة الأصدقاء، بعد أن كنا بإنجازنا الوحدة وإجراء الانتخابات مبعث الإعجاب والإجلال.

هذه الأزمة هي ذروة الأزمات، فقد خيم مع هذه الأزمة شبح الانفصال، وتعالَت أصوات تشطيرية نشاز، وسادت حالة طوارئ غير معلنة، وظلت أبواب الاحتمال مشرعة ومفتوحة على الأسواء، وبرغم أننا قد ألفنا حلاً تقاسمياً في الساعات الأخيرة عقب كل أزمة سلطوية تنعكس بآثارها على الحياة عامة إلا أن هذه الأخيرة تحمل معها مخاوف حقيقية.

وربما طمأنا النفس بأن الأزمة الذروة هذه هي في دائرة التحكم،

ولن تخرج عن إطار الاستيعاب ولكننا مع ذلك نعتبر تراكم الأزمة بالترحيل يبقى على خطورة الموقف واحتمال وقوع المحذور على أشده.

حتى في حالة تجاوز هذه الحلقة من مسلسل الأزمات والتمثلة في انتخابات مجلس الرئاسة، فإن الأزمة الأساسية ستظل قائمة، وأن ما يفعلونه ليس سوى ترحيل آثارها المتوقعة ببالغ السوء. فقد أظهرت نتائج انتخابات مجلس الرئاسة الأخير تجاوز جزء من أربعين جزءاً من الأزمة الدستورية مع بقاء الأزمة السياسية بكافة ملحقاتها بل وتعميقها، وجلسة أداء اليمين لأعضاء مجلس الرئاسة حملت بحضورها وغيابها تقاسيم الأزمة وتناميها بوضوح.

كيف نخرج من الأزمة إذن ؟

إن البحث عن المخرج يستدعي البحث عن مكن الأزمة، وهذا البحث سيسلمنا -لامحالة- إلى البدايات، إذ الأزمة تكمن فيها، فالبدايات الخاطئة أفرزت نتائج خاطئة، ولأننا لم نحسن بناء البدايات ولم نجود صياغة الأساسات، ولم نعط القضايا الكبرى محل الاتفاق والمسائل الخلافية مداها الزمني المناسب، ظللنا نداول في فراغات الأزمة، وأخذنا نبحث عن المخرج في نتائجها، ولم نستطع حسمها.

المطلوب الآن التوقف عن الإلهاث وراء تفاصيل الأزمة ومآلاتها، والكف عن افتعال المآزق جرياً وراء المكاسب والتنازلات، وتدارس الوضع على أساس الموضوعات والقضايا وفق ترتيب للأولويات، وتوطين النفوس على المصداقية والجدية. وهي مهمة ينبغي أن تكون مسئولية كافة القوى الحية الفاعلة.

قد يبدو الأمر معقداً، وبحاجة إلى معجزة استثنائية، وقد نعلل النفس بمقولة «دعوها للزمن» ولكن عصر الخوارق والمعجزات لم يعد متصوفاً، وعصر الزمن في المعادل الحضاري لا يصنع الإنجاز بدون استثماره بجهد الإنسان، وسنة الله ونواميسه في التغير تقضي بذلك. وهذا هو التحدي..

لافتة:

هدنا اليأس
وفات الغرض
لم يعد من أمل يرجى.. سواكم
أيها الحكام بالله عليكم
اقرضوا الله لوجه الله
قرضاً حسناً
وانقرضوا

الشاعر / أحمد مطر

سباق الأسوأ

في كل مرة نخرج فيه من أزمة نمني أنفسنا الدخول في وضع أفضل ينسينا ما كنا فيها من محنة، فتكتشف أننا ما إن نخرج من أزمة حتى ندخل في أزمة أخرى توأصلاً للأولى..

كلما قلنا عساها تنجلي قالت الأيام هذا مبتدأها

وكنا إذا انتقلنا إلى مرحلة جديدة نحسب أنها تشابه سابقتها فإذا بها تطل بقرونها لتشير إلى سوئها فتسارع بالتنازل عن أمانينا الكبيرة، ونطامن أحلامنا فنقبل أن تكون المرحلة الجديدة في مثل سوء المرحلة السابقة، ولكنها تأبى إلا أن تكون الأسوأ كأنما تتنافس المراحل عندنا في سباق السوء.

واليوم هانحن نبكي من قلوبنا على أحلامنا المشروعة والمتواضعة حين نراها تفر من بيننا كما يفر الماء من بين الأصابع، وحين نحس أنها تودعنا ونودعها كالميت الذي يذهب ولا يعود.

ومع ذلك نسمع ليل نهار ماكينات الإعلام تصم آذاننا: إن المنعطف الذي نمر به خطير ولا بد من تجاوزه، وإن المستقبل واعد بالخير والانفراج. وإذا بالمنعطف يمضي بنا إلا مالا نهاية يطوينا ولا نطويه. وإذا المستقبل الواعد يطول بنا ولا يأتي حتى ظننا أن قيام الساعة موعده.

إن أية أمة - لا تزال تحتفظ في داخلها ببذرة حياة - حين ترى واقعها وقد طاله الخراب حتى أعماق الضمائر تبحث عن من يمثلون زورق نجاة، وفنار هداية، ولكننا - واعدروني على هذه

الحقيقة المرة - افتقدنا هؤلاء، فجميعنا والغ في مشهد الخراب،
حكامنا يمدوننا بأسباب الهلاك، والنخب السياسية والثقافية - إلا
من رحم ربك وقليل ما هم - يتمسحون بأعتاب الحكام، والشعب
ساذر لا يلوي على شيء سوى ما تركته له دينا صورات السلطة
من الأيدي للتصفيق وأخذ البصمات (كما يقول أحمد مطر).
والقلة القليلة من الشرفاء الأحرار عاجزون، فهل نحن بحاجة إلى
استئصال لنأتي بقوم آخرين لا يكونوا أمثالنا ؟

إن التغيير يبدأ من الوحدة الأصغر، من القلة التي يتوجب عليها
أن توحد موقفها وترسم منهجها بصرامة ووضوح وتضرب المثل
والقدوة، حينها ورغم كل المصائب ستجد طريقها إلى النجاح
والانتصار، وستعيد لأمتنا ثقتها بنفسها، وستؤكد أن الخيرية
والصلاح هو الأصل فيها، وأن هذا الذي يجري ليس سوى
عرض زائل، وهذه القلة من الشرفاء قادرة على هزيمة جيش
من اللصوص (حسب تعبير روسو) التي تملك اختصار عمر هذا
الفساد الذي طغى في البلاد أو أن تطيله بتقاعسها وعجزها
وهوانها على نفسها.

من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر

هذه مقالة ترصد حواراً مع البيض قبيل اندلاع حرب صيف ٩٤م، هنا نحاول البحث في ارتباطها بما جرى من حرب مفروضة. تميزت الأيام الأواخر من العام ٩٣م يمنياً بكثافة الزيارات المكوكية للوفود اليمنية بين الرئيس علي عبد الله صالح في صنعاء وعلي سالم البيض في عدن كأنما لتقرر حقيقة ارتباط الأزمة الراهنة بهذين الشخصين، فهما أصل الداء وعلة الأزمة ولكنها في ذات الوقت، وفي هذه المرحلة على الأقل، مصدر الدواء، عملاً بقول الشاعر علي غير علة (وداوني بالتي كانت هي الداء). ولقد كان لنا من هذه الزيارات نصيب وذلك ضمن وفد الملتقى الموسع لأبناء محافظة تعز، وأعترف ابتداءً أننا لم نكن نعول على لقائنا بكل منهما إقناعهما بإنهاء الأزمة وإنما كان مجرد تقليد نقطيته على إثر الوفود التي سبقتنا ولكن بعضاً منا كان يحس بضرورة التأثير من خلال لقاءاتنا وأن لا بد من الإمساك بطرف الخيط أو تحديد نقطة البدء في طريق الحل للأزمة حتى لا تتجمد عند بوابة التوتر فتباعدنا من نقطة العودة، بل واقتنع هذا البعض بمجرد تفهم أسباب الأزمة وعمقها ومدى إمكانية الحسم من مصادر الأزمة نفسها، كان اللقاء الأول مع الرئيس مساء السبت ٢٥/١٢/٩٣م في الحقيقة كان مقرراً الالتقاء بالبيض قبل الرئيس نظراً لقربنا من مقر إقامته في عدن لولا أن البيض لم يحدد لنا

موعداً عاجلاً وكعادته استقبلنا الرئيس بروح مرححة تخفي كل آثار الأزمة وتدايعياتها لا تملك معها إلا أن تعجب لهذه القدرة على الاحتمال والمحافظة على الاتزان والامتصاص لحملات النقد الموجهة صوبه.

من تحدث منا في هذا اللقاء تناول الأزمة بالتحليل وعدد سلبياتها وطالب بتجاوزها، وحين تحدث الرئيس لم يدع أمامنا أمراً مستعصياً وبسط القضايا الصعبة وحل عقد المسائل الخلافية بعبارات مختصرة أعادها علينا وكررها تعليقاً على كل النقاط مؤداها (نحن نقبل بالحوار وعلى استعداد للتنازل وكل شيء قابل للتباحث ولا أمانع من اللقاء بالأخ علي سالم البيض في أي مكان من الوطن).

حمدنا الله على هذه النتيجة رغم الاعتقاد السائد بأن هذا لا يمكن، وبأن هذا لا يكفي وبأنه لن يكون مقنعاً للطرف الآخر، كان للقاء مع الأخ النائب قد حدد بأن يكون الثلاثاء ٢٨/١٢/٩٣م وفعلاً توجه وفدنا إلى عدن بأسطولٍ من السيارات في آخر صرعاتها وموديالاتها شكلت استفزازاً لرجل الشارع في عدن الذي تطحنه الأزمة مع أخيه في عموم الجمهورية، بينما تنهب الشوارع الكالحة هذه السيارات الفخمة المثمرة بالملايين، بعد أن نهبت خزائن البلاد ونهبت معها أقوات الناس. عفواً.. فهذه جملة اعتراضية وهي ليست خارج موضوع الأزمة بل إن لها مع الأزمة علاقة رحم وشيجة.

نعود إلى لقاء البيض، حيث توسط مجلسنا مبتدئاً بالترحيب بنا وبقرارات ملتقانا، لم أكن قد التقيت بالبيض منذ اعتكافه الأخير الذي تحول بحكم استطالة أمدّه إلى تبطل عوضاً عن الاعتكاف،

ولهذا فقد كنت حريصاً على الاستماع إليه ومحاورته، فهو رائد الأزمة وبطلها الذي فتح الحوار المكشوف والصريح حولها صعداً ومعداً، لم أرصد خلال متابعتي لخطاب البيض جديداً عن سابق خطابه سوى عبارتين:

الأولى: قوله أن هناك احتمالات داخل البلاد كفيلة بالخروج بمبادرة بحجم الوحدة، فاليمينيون يفاجئون العالم بالمبادرات في خضم الأزمات.

الثانية: قوله أنا على استعداد للاستماع إليكم وأنتظر منكم أن تصارحوني وتبينوا لي أين أخطأت؟ وأين أصبت؟ (العبارات قالهما النائب بهذا المعنى وتكاد تكون بالنص).

أصدقكم القول أنني أحسست بالنشوة والاطمئنان من خطاب البيض بخلاصته التي عبّرت عنها العبارتان السالفتان حتى إذا دعانا النائب لتناول طعام الغداء وتأجيل المناقشة على المقيّل تحركت نحو الطعام بشهية مفتوحة، ولكن هذا الانتشاء لم يدم طويلاً حيث فاجأنا الأخ البيض في المقيّل بخطاب مختلف لا يكاد يسلمنا إلى قرار.

فالوحدة في خير ونحن لا نزال تحت سقف البيت الواحد، وإن طالبنا بأن يستقل كل منا بحجرته ويتصرف داخلها كيف يشاء فهذا لا يعني الانفصال، والانفجار غير وارد، فقد طالبنا بتحديد القوات المسلحة، إذن ما الذي يحدث في الواقع؟ لماذا هذا التخندق؟ لماذا هذا الفرز والعودة إلى تقسيم ما قبل الـ ٢٢ مايو ٩٠م؟ لماذا هذا التجيش؟ تنجر، نحن لن نجر إلى الفخ، لسنا انفصاليين، لا تزايدوا علينا بالوحدة فهي مسألة حساسة بالنسبة

لنا نحن وحدويون وصميميون.

نحن لا نشك في وحدويتكم وعقلانيتكم، ولكم فضل طرح قضايا البلاد على طاولة الحوار، ولكن الكرة الآن في مرمىكم ولا سيما وقد وافق الرئيس والقوى الأخرى على الحوار حول النقاط المثارة.

يرد بانفعال: ليست المسألة تسجيل نقاط في مرمى الآخر، ولا تبسطوا القضايا وتصوروا الخلاف على أنه خلاف شخصي بيني وبين الرئيس (هكذا قالها البيض في تلخيصاته للأزمة).

فتحاججه: نحن معكم أن الأزمة أضحت تتمحور حول قضايا ولكن مع ذلك فأنتما- أنت والرئيس- لا تزالان قادرين على التأثير إلى حد كبير، والأخ الرئيس أبدى استعداداً للتحاور حول كافة قضايا الأزمة..

بيتسم بمرارة ويقول: لقد جرّنا، وسبق لنا التوقيع على اتفاقات، ولم تنفذ، المشكلة في التنفيذ.

في محاولة للخلوص إلى نتيجة عملية، قلنا: ما الذي يمنع التنفيذ الآن بعد أن تهيأت كل أسبابه؟ لماذا لا تبدأون؟ ثم إنكم جميعاً مطالبون بالتنفيذ.

يجيب: لدينا خطة تفصيلية لكل النقاط الـ ١٨*، ولكننا نريد أن يشترك الجميع في الحل.

نرد نحن وقد نقد صبرنا أو كاد: ولكن هاهم الجميع قد أبدوا استعداداً للمشاركة في الحل فماذا بقي بعد؟

يرد منهيًا المناقشة: فلنبداً بالتنفيذ ولنبرمج القضايا وفق جدول

* طرح الحزب الاشتراكي مبادرة لحل الأزمة مكونة من ١٨ نقطة.

زميني.. لا توقظوا مجنوناً نائماً (يقصد نفسه).

وانفض الجمع وقفلنا راجعين، وقد أحسبنا بالمرارة إزاء هذه المناقشة التي شخّصت لنا عمق الأزمة وحالة الانسداد التي وصلت إليها الأطراف السياسية، كما أظهرت لنا بجلاء نية مبيتة لتمديد الأزمة وصولاً إلى انهيار الدولة والمجتمع وتنفيذاً لمخطط يراد للبلاد تبدو مؤشرات واضحة منذ الآن، وأسوق إليكم هذا المقترح الذي صرحت به أمام البيض ورفاقه للتدليل على صدقية هذا الاستنتاج في الأخير، والذي لم يلق منه سوى التهرب رغم ظني باقتناعه، لأنه سيحفظ له مكانته التي بدأت تهتز بسبب تعنت المعارضين وهم أصحاب مشروع تمديد الأزمة.

الاقتراح وملخصه:

البدء بخطوة عملية تمثل البداية لمراحل الحل وهي لقاء الرئيس أنتم وقادة الأحزاب والقوى السياسية، والتوقيع على اتفاق مبادئ يتضمن النقاط المشتركة بين كافة مشروعات النقاط، ولا بأس من حضور شهود من الخارج يشكلون ضماناً إضافية للتنفيذ، على أن يعلن هذا الاتفاق صراحة وتملى بنوده لكل جماهير الشعب ثم بعد ذلك أو مصاحباً للاتفاق توضع المبادئ في إطار برنامج عملي وفق جدول زميني يشرك الجميع في تنفيذه وهذه مهمة لجنة الحوار.

ما رأيكم ؟ هل من مبرر لهذا الرفض المتكرر دون أن تقدم أية بدائل عملية في طريق حل الأزمة ؟ لا يزال في وسع الاشتراكي التقاط طرف الحل كما ابتدر منشأ الأزمة، ولكن الوقت ليس طويلاً وإذا لم يقم بعمل في اتجاه إيقاف الأزمة عند حدها أولاً، ثم بعد ذلك يدخل مع شركائه في الخطوات التنفيذية فسيصدق

عليه الظن في توافر النية لديه لتمديد الأزمة، وإن كان بإمكانه تكذيب الظن وليضع شريكه المؤتمر - والذي هو الآخر لم يثبت حتى الآن صدقيته عملياً في الإصلاح - أمام اختبار حقيقي، وإلا فإن اليقين الذي لا يتطرق إليه شك أن الوقت لن يتهياً لأي مسعى في طريق الحل، لأن الذي سيتحقق وبأسبقية طوفان مدمر سنكون جميعاً فيه من المفرقين وفي القاع منه حكامنا ما لم نسارع لبناء سفينة النجاة.

هذا ما دار من حوار صريح مع البيض أثناء اعتكافه في عدن بحضور مجموعة غير قليلة من رجالات محافظة تعز، وما زلت أذكر محاصرة الشيخ المناضل علي محمد سعيد أنعم للبيض بصدقية وجدية حين كان يكرر: ولكن ما هو الحل ؟ اعملوا شيئاً في طريق الحل، ودون أن يلقي ما يقنع.

إن البيض ويطانته هم الذين أوصلوا البلاد إلى طريق مسدود لا يحتمل سوى الانفجار، ولعل الدكتور ياسين سعيد نعمان يتذكر مكالمتي الهاتفية معه قبل انفجار الأوضاع بأيام، قلت لأبد من كسر حالة الجمود التي سادت مجريات الحوار بسبب تعنت الاشتراكي أمام كل المبادرات لاسيما رفض التثام المؤسسات ولو تدريجياً وفي العاصمة صنعاء لتنفيذ وثيقة العهد والاتفاق، ويتذكر الدكتور ياسين سعيد نعمان خصوصاً ما قلته بشأن الرئيس علي عبدالله صالح الذي يجب الاستفادة من مرونته في صدد قبول الحلول والمبادرات والضغط في اتجاه بناء دولة المؤسسات، وحتى لا يؤدي تعنت الاشتراكي إلى إخراج الرئيس عن طبيعته هذه حين يصل إلى نقطة الدفاع.

ووافقني الدكتور ياسين حينها، ولكن الذي حدث هو زيادة

حملات الهجوم الإعلامي على الرئيس وبشكل يمس شخصه لا موافقه وسياساته، وتولى أكثرها البيض، وشهدت عاصمة الدولة اليمنية الواحدة هجرة قيادة الاشتراكي العليا والوسطى وحتى الدنيا منها إلى الجنوب، فكانت أضخم عملية نزوح سياسي متعمد، ونزع البيض الشرعية عن المؤسسات الدستورية المنتخبة مدعياً قيام شرعية بديلة هي الوثيقة ومؤسسة جديدة هي لجنة الحوار، وكانت آخر حلقات هذه السلسلة المرسومة للانفجار هي افتعال صدامات مسلحة كما حدث عندما جلب الاشتراكي لواء الوحدة من حضرموت إلى أبين لمواجهة لواء العمالقة، ثم في في عمران وباصهيب في ذمار، لتفجر بعدها الحرب الشاملة المفروضة التي انحاز لها الاشتراكي منذ البداية، واضطر الآخرين لها، وليس أدل على ذلك من هذه الكميات الضخمة والهائلة والمتطورة من الأسلحة التدميرية التي ظهرت في حوزة الاشتراكي بما يكفي لحرب طويلة مرشحة للاستمرار عشرات السنين ولتدمير الجزيرة العربية كاملة. أما مخازن الأسلحة التي انتشرت في العاصمة صنعاء فيكشف النية المبيتة للعاصمة وأهلها ما يجعلها تؤول إلى قاع صفصف لا ترى فيها عوجاً ولا أمناً، الحرب ليست خيراً ولا نتمناها، ولكنها قد تكون اضطرارية وإلا لماذا تبني الأمم قوات مسلحة إذا لم تكن للدفاع والانتصار للقيم والمكتسبات.

إن الحق مهما بلغت في حجيته ومهما بلغت صدقيته، فإنه بغير القوة يبقى عرضة لهزات وضربات تأتي حتى من أولئك الذين يملكون قدوة القوات وهم يتجردون عن أية ذرة من الحق.. الحرب هي الاستثناء ما دامت قد انسدت منافذ الحوار، والمعركة طويلة لن تنتهي عند الحسم العسكري فهي متواصلة في ميدان بناء الإنسان، وهي المعركة الحقيقية التي تستحق الاجتهاد لتحقيق

الانتصار. ولنرفع شعار رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد
الأكبر، ولندع الله تعالى بقولنا: اللهم إنك قلت وقولك الحق (كتب
عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم،
وعسى أن تحبوا شيئاً وهو خير لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون)
فاللهم اجعله خيراً لنا ولوطننا ونهاية لأحزاننا ومآسينا، فأنت تعلم
ونحن لانعلم، إنك علام الغيوب.

الفصل الثالث

تحديات ما بعد حرب ٩٤م

مرحلة بناء دولة الوحدة اليمنية

(1994 - 1999)

هل نفشل في معركتنا القادمة؟

”غالباً ما نتجح في إزهاق وهدم الباطل، ولكننا
غالباً أيضاً ما نفشل في إحقاق الحق والبناء عليه“

رغم كل مساوئ الحرب وأوزارها إلا أن الحرب اليمنية اليمنية
الأخيرة حملت وجهاً آخر للحرب غير ما هو ظاهر ربما تحقيقاً
لقوله تعالى (كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا
شيئاً وهو خير لكم..)

وهذه الخيرية المتحققة في حربنا المفروضة بدت في توحيد
الإرادة السياسية، ودمج مؤسسات الدولة، فقد وضعتنا نهاية
الفتنة المسلحة على غير اختيار منا على أعتاب مرحلة جديدة،
وأدخلتنا ساحة معركة أخرى هي الأخطر وهي المعركة السياسية.
لقد قال أحد مفكرينا قولاً بليغاً حكيماً قد يصدق على حالتنا
مفاده: «إننا في الغالب نتجح في إزهاق الباطل، ولكننا في الأغلب
نفشل في إقامة الحق».

واتساقاً مع هذه المقولة فقد حققنا - بفضل الله - نجاحاً
باهراً في معركتنا العسكرية، وتبقى المعركة السياسية بأبعادها
الاجتماعية والاقتصادية هي التحدي القادم.

ولعل في الاستهلاكة المخيبة التي واجهتها مدينة عدن بمظاهر
السلب والنهب بل والتخريب لبنية وممتلكات الشعب والدولة وعلى

مرأى من قوات الدولة الشرعية، وبحضور الحكومة السياسية نفسها مؤشراً في اتجاه الفشل المبكر في المعركة السياسية.

فأية أرضية يمكن أن تهيئها هذه الاستهلاله لمواطني حاضرة المحافظات الجنوبية، وعاصمة دولة الانفصال التي ادعاها الانفصاليون رغم رفض مواطنيها الوجوديين؟ كيف لنا أن ننجح بعد ذلك وقد وضعنا هذه الحواجز النفسية في دمج هذه العاصمة الاقتصادية ومواطنيها الذين يمثلون طلائع لا يستهان بها؟

ليس لنا من مبرر لهذه الظواهر الجارحة مهما تذرعنا بها، ولا مفر من تحمل المسؤولية بشجاعة، ومع ذلك كله قد نتفاءل بمراجعة سريعة، ومحاسبة صارمة وعساها تكون سقطة مبكرة تنبهنا إلى خطورة المرحلة القادمة في هذا الوقت قبل البدء العملي الجاد في مرحلة البناء، وقد تداركها الرئيس علي عبدالله صالح بقرار حاسم منع ما يمكن أن يحدث في مثل هذه الأحوال من كوارث وتصفيات.

إن الشعب ولا شك هو اليوم أكثر إبصاراً من ذي قبل، ويستشعر سريعاً خطأ المسار من بداياته الأولى ومقدماته المبكرة، ولهذا فإن حكومة الوحدة الوطنية المزمعة ومن خلال شخصها ستكون الامتحان التمهيدي المقبل لدى جدية القيادة، وإمكانية نجاحها في المعركة السياسية.

نحن في الأساس بحاجة ليس فقط إلى حسن الاختيار لرجال الدولة وكوادرها ممن لم يناصروا الشعب العداء في معتقداتهم وأخلاقهم وقيمهم، ولم يفرقوا في مستتقع الفساد والإفساد، بل نحتاج إلى أبعد من ذلك وهو الثورة الإدارية ثورة الإصلاح الشامل. إن نهاية الفتن المسلحة، قد أفرزت حقائق جديدة، وأفرزت أوضاعاً

جديدة ووضعنا بالتالي في خطوات متقدمة على طريق البناء، فلا يجوز تبديدها والتراجع من جديد إلى نقطة الصفر، إلى الأوضاع الأولى التي نبذناها وضحينا من أجل زوالها.

ملاحم وآفاق الديمقراطية في الوحدة اليمنية

”أول الطريق هو الاتفاق على تنظيم صراعاتنا بطرق سلمية والطريق السلمي الأساس في ذلك هو الديمقراطية والتداول عبرها للسلطة“

يذهب الدارس لتاريخ اليمن إلى أن الأصل الديمقراطي في تكوين الشعب اليمني يتحدر منذ عهود سحيقة ترجع إلى زمن بلقيس ملكة اليمن التي سجل القرآن موقفها الديمقراطي حين استشارت قومها فقالت (يا أيها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون)، ومهما يكن من دلالة هذا الرصد للموقف إزاء الديمقراطية فإنها إشارة لمسلكية يمكن الاعتداد بها في سياق التراث الديمقراطي لشعب اليمن، والتأسيس عليها.

ومع دخول الإسلام اليمن شكّل الدين بعداً جديداً لمفهوم الديمقراطية والتي منحها اسماً يتناغم مع خصائصها وينسجم مع تكوينها ويتجاوب مع سياق تطورها وهو (الشورى) بعيداً عن إحياء لفظة الديمقراطية التي نشأت وتطورت في حاضرة اليونان (أثينا) والتي لم تكن تعني الديمقراطية التي نفهمها اليوم بل كانت أبعد ما تكون عن حقيقتها حيث كانت طبقة تسقط الدهماء إلى أسفل السلم الاجتماعي وتفرض حكم الحكماء (الفلاسفة).

والإسلام أمد أمتة بها كأصل إيماني راسخ وبسط ممارستها

في كافة مناحي التعاملات الإنسانية من الأسرة إلى الشعائر إلى المعاملات الاقتصادية إلى المعارك وحتى الحكم، وبعد ذلك بزمان طال أو قصر طرأ عليها طارئ أزمة الانحطاط فتنازلت عن ممارسة الشورى وأضحى يتحكم بها فكر الجبر ويفشاها روح الإلحاق ويهيمن عليها سلوك الاستبداد، وقد كانت في ذلك محكومة بواقع عام معتل لازم الأمة العربية والإسلامية منذ وقع الخلل في سنة الشورى باكراً.

وها هي الشورى اليوم، مع سواها من منظوماتنا تستقر في تكوينها الداخلي الحاضر الغائب تتوارى كثرات مؤصل في الثقافة وكممارسة واقعية في تصرفات حياتها.

وفي حال كهذا تعود إلى ساحاتنا معاني الديمقراطية من جديد، ولكنها فقد إلينا هذه المرة من خارجنا ومحملة بروح بيئتها وخصالها الذاتية. وهذه السمة للديمقراطية الليبرالية القادمة من الغرب لا تعني بالضرورة عدم قبول الديمقراطية بمضمونها ومقاصدها التي نتفق معها، ولكننا نعني الاستعارة الكاملة حتى لتلك التي لا تمثل سياقنا الموضوعي والتاريخي دون أن يبقى الاقتباس قصراً على الجوهر الإنساني المشترك، وقد لوحظ على مجتمعاتنا العربية الحديثة التي داهمتها رياح الديمقراطية فجأة أنها تترسم خطى الديمقراطية الليبرالية بمنظومتها القيمية والثقافية الخاصة بها.

ولقد ظلت الديمقراطية هدفاً للمجتمع اليمني العصري منذ قيام الثورة الأم ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م حيث تصدر أهدافها (إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمداً أنظمتها من روح الإسلام الحنيف) ولكن هذه الديمقراطية بقيت شعبية عرفية بعيدة عن

نظام الحكم ومؤسساته، وكان النظامان قبل الوحدة يحتميان في ذلك بدعوى الشرعية الثورية هرباً من الانتقال إلى الشرعية الدستورية.

وما إن قامت الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م التي وضعت شعار الديمقراطية على محك الممارسة حتى ظهرت منذ ذلك الوقت ثنائية الوحدة والديمقراطية، وقد دخلت اليمن ساحة الديمقراطية من بوابتي التعددية الحزبية وحرية الصحافة، حيث شهدنا إعلان تنظيمات حزبية عن نفسها سواء منها التقليدية أو المستحدثة وكذا شهدنا تقاطر الصحف الحزبية والأهلية على سوق الصحافة منطلقاً من عقال الرقابة المسبقة.

حدث كل ذلك بكثافة واندفاعاً لافتتين للنظر لنضع حداً فاصلاً بين زمنين: زمن السرية والشمولية، وزمن العلنية والانفتاح.

خلفية التحول نحو الديمقراطية

لن نتوقف طويلاً للبحث في خلفية هذا التحول إلا بقدر ما يسهم في الكشف عن ملامح وتقاسيم التحولات الديمقراطية في اليمن.

ولقد صاحب هذا التحول وتزامن مع حركة التحولات العالمية لا سيما العالم الثالث نحو الديمقراطية بإتاحة مجال المشاركة الشعبية في الحياة السياسية وتوسيع هامش الحريات العامة، وهي حالة فرضتها قوى التغيير الشعبية في المجتمعات التي أرهقها التسلط والاستبداد والتي كانت تتطلع بعد أن جاهدت في معارك الاستقلال من الاستعمار العسكري إلى تحقيق استقلالها السياسي، يضاف إلى خلفية التحول اليمني نحو الديمقراطية.

إن الوحدة اليمنية التي تحققت كأعظم منجز حضاري وشكلت ملتقى إرادات داخلية وخارجية ونعني بالخارجية ذلك الاتجاه المشجع أو عدم المعارض وفق حسابات خاصة بها تتوخى من هذا الوضع الجديد تحقيق مصالحها.

ويحسب للإرادة الداخلية توظيفها للوضع الدولي العام وتسامح القوى الدولية لإعلان الوحدة في الوقت المناسب، وقد أسهم هذا التوقيت إلى حد كبير في التعجيل بقيام الوحدة التي تعثرت في

مراحل سابقة، حيث كان الشطران وقت إعلان الوحدة يعانيات من اختناقات داخلية وانسداد محكم، مثلت معه الوحدة نوعان من الهروب إلى الأمام.

وبقيام الوحدة العظيمة التي تتقاصر دونها الخسائر والتضحيات طفت إلى السطح أوضاع وأنماط متنافرة تجمعت من إفرازات النظامين السابقين للوحدة، وكان خيار الديمقراطية حينها هو الإطار الأنسب لاستيعاب هذا الخليط غير المتمازج، وكان الاشتراكي ولا يزال الأكثر حماسة لهذا الدور للديمقراطية لأنه يحرص على الإبقاء على حزبه، ولأنه كما تصور سيكون الأقدار على استخدامها كأداة سياسية بحكم خبرته الطويلة في هذا المضمار ولأن إطار التعددية الحزبية هو الأداة الكفيلة بفرض إرادته وكسب نفوذه، وهو في ذلك كله ينطلق من الخيار الديمقراطي تكتيكياً الاستراتيجية.

ولم تكن التعددية الحزبية قبل ١٩٩٠م واردة في بنية النظام الاجتماعي السياسي لليمن بشطريه، ولم تشكل مفرداتها أياً من الخطابين المعرفين لهما، بل إن التعددية الحزبية والوليدة ظهرت كنبئة تلفظها تربتها، وفيما عدا المادة ٣٩ من الدستور التي تعطي المواطنين حق تنظيم أنفسهم والتي استكفت التصريح بالتعددية الحزبية فيما عدا هذه المادة الناقصة حبيسة الورق فإن اليمن عموماً لم يشهد تغيرات موضوعية جوهرية نحو البناء التعددية الاجتماعي السياسي، حيث نشأ النص الدستوري منذ مطلع الثمانينات، وحتى اعتماده دستور الدولة الواحد وما بعدها في واقع غالب تأسيساته يناهض مشروع التعددية السياسية الحزبية.

ونظرة مستقصية تكشف ذلك بجلاء، فعلى المستوى المعرفي/ التربوي، ظل الخطاب الإعلامي والثقافي معادياً للتعددية يصورها نقیضاً لوحدة الأمة والإبقاء على استعلاء الحزب الأوحد القائد. وعلى المستوى السياسي ظلت الحزبية في نظر أعلى وثيقة سياسية يمنية محرمة دستورياً، لا فرق في ذلك بين الشمال والجنوب سابقاً، وبقيت تهمة وجريرة ينال بها صاحبها صنوف العقوبات والتكيل.

وعلى مستوى الثقافة الشعبية الساذجة أضحت مقولة الرئيس الأسبق عبد الرحمن الإرياني (الحزبية تبدأ بالتأثر وتنتهي بالعمالة مثلاً ماثوراً سائراً في الناس). وحتى حين وجدت دولة الشمال (سابقاً) نفسها مضطرة لاستخدام الآلية الحزبية فإنها تلجأ إليها عبر أضيق الطرق وأبعدها مشابهة بالحزبية. وفي مواجهة الحزب القائد في دولة الجنوب (سابقاً) - الحزب الاشتراكي اليمني - فكان أن تشكلت لجنة الحوار الوطني من ممثلي فصائل العمل السياسي السرية لتعلن بعد ذلك قيام المؤتمر الشعبي العام في أغسطس ١٩٨٢م.

وتجنباً للحزبية، واتساقاً مع الإرث الفكري والممارسات الواقعية الرافضة للتعددية لم يتأسس ويتطور المؤتمر الشعبي العام على هيكلية حزبية فعلية، وتعتمد الابتعاد عن التسمية الحزبية بل وعمدت قياداته على التأكيد في أكثر من مناسبة على اعتباره إطاراً عاماً ومظلة للجميع ونفي صفته الحزبية الضيقة، أم التكوينات السياسية الأخرى غير المعلنة حينها فإن موقفها من الحزبية محكوم بكونها وسيلة اضطرارية ولدت في أجوائها السرية السردائية مفاهيم مغلوطة غير صحيحة.

ولاشك في أن استخلاص كهذا يستتبع سؤالاً جديراً بالإجابة هو: ما الذي يدفع الحزبين الحاكمين إلى اعتماد الديمقراطية التعددية على علاقتها بالنسبة لهما كقرين للوحدة ؟

بقيام الوحدة طفت إلى السطح أوضاع وقوى ومصالح متنافرة غير متسقة بفعل اجتماع نقائص النظامين، فكانت الديمقراطية التعددية (المقنعة) الإطار الأنسب لاحتواء هذا الخليط غير المتمازج امتصاصاً لأخطاره المتوقعة على المتنفذين.

كما أنه جاء استجابة للتحويلات الديمقراطية العالمية، واتساقاً مع مواصفات النظام العالمي الجديد الذي يشترط ديمقراطية ما لتمرير النموذج الغربي عبرها. وتقديمه حلاً لأشكال الصراعات وحسمها لها، حيث تهاوت المنظومة الاشتراكية في مقابل الانتصار الرأسمالي المزعوم ليستقر تطور التاريخ وحركته عند قيم الديمقراطية الليبرالية كما يدعى الأمريكي ذو الأصل الياباني (فرنسيس فوكوياما) في كتابه (نهاية التاريخ والإنسان الأخير).

وديمقراطية مستعارة بأبعادها الفلسفية القيمة لن تكون أداة تغيير فعال ناجح بل إنها تشكل في المجتمعات التي تستوردها دون إعادة صياغتها على نحو يتوافق مع خصائصها وددون تصديقها بقناعتنا وممارستها تشكيل وسيلة التفاف على قوى حركة التغيير الأصليل الصادق في زمن بدأ يتصاعد فيه دور الجماهير.. على مناخات وأجواء كهذه ارتفعت دعوى التعددية الحزبية.

تقنين الأحزاب:

رغم توالي ظهور لافتات حزبية وتكاثرها إلا أن قانون الأحزاب لم يصدر إلا في منتصف أكتوبر ١٩٩١م ولم تشكل لجنة الأحزاب

التي تتولى النظر في ملفات الترخيص سوى شهر أبريل ١٩٩٢م وقانون الأحزاب رقم ٦٦ تعرض لحملة انتقادات واسعة من الأحزاب العلنية لا سيما في بابه الثالث (إجراءات التأسيس) التي اعتبروها قيوداً على العمل الحزبي تجعل القانون منشأً للأحزاب بينما وظيفته مجرد التسجيل ليس إلا.

والحقيقة أن القانون جاء أقل طموحاً مما كان متوقعاً ويبدو بجلاء طابعه الذي يفرض قيوداً على حق واضح، والمعارضة الحزبية في الحقيقة لم تظهر حتى الآن بسبب تداخل الكيان الحزبية رغم وجاهة المطالبة باستقرار الأوضاع وترسيخ التجربة الديمقراطية كشرط لقيام معارضة حقيقية.

والى جانب الحزبين الحاكمين والمؤتمر الشعبي العام.. والحزب الاشتراكي اليمني، توالى الأحزاب في إصدار بيانات التأسيس في شكل متوالية هندسية متصاعدة حتى بلغت في فترة وجيزة أعقبت الوحدة رقماً قياسياً. هذا إذا أخذنا في الاعتبار ماضي الرفض للحزبية والانفتاح المحدود جداً على الخارج وتماسك وانسجام التركيبة الاجتماعية إلى حد كبير والمعاينة من تعدد الديانات والتمايز العرقي الإثني إلى ذلك واقع التخلف.

إن الإعلان عما يزيد على ٣٥ حزباً يعد في هذه الأحوال رقماً مرتفعاً رغم تعليل البعض، وهو تعليل منطقي بأنها طبيعية في مجتمع خرج لتوه من واقع صعب، لهذا فإنه بمرور وقت ليس بطويل ستؤول إلى التناقص وسيفضي الأمر بالأحزاب المتكاثرة إلى تيارات رئيسية.

xxxxxxx

التجربة الديمقراطية في اليمن

لا شك أن التجربة الديمقراطية اليمنية لا تزال وليدة وتحتاج إلى مزيد من الرعاية، أو بعبارة أخرى تحتاج إلى تأسيس لقواعدها، ومن بعد ذلك تطويرها وتوسيعها.

إن غياب التأسيسات للبناء الديمقراطي يثمر ديمقراطية هشة صورية، ولهذا لا بد أولاً من حسم مرجعية الديمقراطية من خلال الحد الواجب من الاتفاق على أهداف وقيم ووسائل الديمقراطية والتي يجب أن يتضمنها الدستور والقوانين لتحظى بالإجماع الذي لا خروج عليه، لأننا حين لا نتفق على الحد الواجب لن نتفق على برامج وخطط.

كما ينبغي تأسيس الديمقراطية بمقاصدها وغاياتها - بصرف النظر عن الخصوصية في بنية النظام التعليمي والتربوي - ولا يجب أن تكون الديمقراطية موسمية ديكورية يتم حصرها في عملية إجرائية شكلانية، بل توسيع المشاركة الديمقراطية من خلال انتخابات الإدارة المحلية وفي مؤسسات المجتمع المختلفة في النقابات والاتحادات والجمعيات والمنظمات المهنية والإبداعية.

باختصار علينا العناية بالعملية الديمقراطية كجهد بنائي تراكمي متدرج ومتواصل بدلاً من إفراغها من مضمونها القيمي المستهدف بناء الإنسان وكوسيلة للإصلاح، فالديمقراطية ليست هدفاً لذاتها بل هي أداة تغيير وإصلاح.

الديمقراطية في أبلغ تفسيراتها ليست فحسب هي حكم

الشعب نفسه بنفسه، وإنما هي امتلاك الشعب إرادة التغيير، فإذا كانت الديمقراطية مجرد تمثيل تفويضي تنتهي وظيفة المواطن فيها بعد إيصاله ممثلة إلى مجلس النواب فإنها لا تحقق جوهر الديمقراطية.. فلا بد من توفير أسس التربية والتعليم القائمة على قيم الحرية والديمقراطية «الشورى» والحوار والاعتراف بالآخر، وقيم العدل وحقوق الإنسان.

وهذا النظام السياسي المرتكز على قواعد العملية الديمقراطية، حتى يكتسب رسوخه واستمراريته وتناميه، يلزم أن يتأسس في بنية النظام الاجتماعي والاقتصادي، بمعنى ألا يكون مجرد أنماط سياسية صرفة تتواجد في ساحة اللغبة السياسية وتتغيب في ميادين المجتمع ومؤسساته كافة.

فلا بد من تأسيس وتنمية قيم وسلوكيات الحرية والديمقراطية ابتداء من أصغر وحدة في المجتمع وهي الأسرة، وفي المدرسة، والجامعة، والوظيفة، ومروراً وانتهاءً بمؤسسات المجتمع المدني في الاتحادات والنقابات والجمعيات والمنظمات الجماهيرية والإبداعية والمجالس المحلية والبرلمانية.

ولا شك أن إبقاء العمل السياسي في دائرة السياسة الرفاهية، يجعله شكلاً ديكورياً يخدم السلطة ولا يخدم المجتمع.. إننا نزوي بالعملية الديمقراطية والسياسية في إجراءات موسمية وفي الانتخابات البرلمانية، وهذا خطأ فادح يجعل العمل السياسي معرضاً لكثير من المخاطر والمهددات.

بينما إدماج العملية الديمقراطية في بنية النظام الاجتماعي يشكل مقوماً أساسياً للعمل السياسي وضمانة اجتماعية قوية في وجه محاولات مصادرة الحقوق السياسية للمجتمع.

أما المقومات الاقتصادية فهو دعامة أساسية للعمل السياسي، فبدون اقتصاد متماسك متطور تبقى العملية السياسية عرضة للاهتزازات وعدم الاستقرار واحتمالات الإلغاء. إن تحقيق المقومات هذه للعمل السياسي هي التي ستكفل هذا الحق لجميع فئات المجتمع ومنها المرأة. وغيابها أهم أسباب عدم كفاءة هذا الحق بشكل عام وللمرأة بشكل خاص، والمجتمع هو الذي يفرض حقوقها على السلطات بوعيه ونضاله السلمي ومتى ما تخلف المجتمع عن هذا الوعي الحقوقي فلن يشجع على المساهمة في العمل السياسي سواء للرجل أو المرأة.. ومجتمعنا لا يزال متراجعا -رغم اعترافنا ببعض التقدم- عن الإسهام في العمل السياسي عامة أما المرأة فهي لا تزال متخلفة عن إدراك حقوقها السياسية وعن امتلاك إرادة المشاركة السياسية من ذاتها وفي إطارها، أما أن يشجع المجتمع المرأة على المشاركة فهو أمر غير متحقق إلا في النادر اليسير.

أما نحن هنا في اليمن فتجربتنا حديثة عهد وجاءت بأثر من التحولات الدولية في اتجاه الديمقراطية والحريات، ومن هنا فالمسؤولية في تأسيس الديمقراطية وتصويبها هي مسؤولية النخب السياسية والثقافية وليست السلطة وحدها فلا بد أن تتصاعد العملية الديمقراطية من المراتب الأدنى الأوسع في المجتمع حتى تصل إلى القمة في سدة السلطة وهذه هي ساحة الحركة للنخب السياسية والرموز الثقافية.

فماذا استطاعت هذه النخب أن تتجز في هذا الهامش الرحب، وفي الارتقاء بوعي المجتمع.

مستقبل ديمقراطية اليمن ١

هذا القدر الهائل من الانقسام في الموقف إزاء إجراءات العملية الانتخابية الجارية حتى موعد الاقتراع في ٢٧ أبريل ٩٧م يطرح سؤالاً قلقاً حول مستقبل الديمقراطية في اليمن.

قد يكون من السابق لأوانه الحكم على الديمقراطية في اليمن بالتلاشي والضمور.. إذ أن الديمقراطية لا زالت ضرورة داخلية ومطلباً خارجياً على المدى المتوسط.

ولكن أي ديمقراطية يراد لليمن أن يحكم بها ؟

المتبع للديمقراطيات العربية سيلحظ فيها الاعتماد على توازنات القوى السياسية والاجتماعية الواقعية القائمة، وسيلحظ محدودية ساحة تحركها لتبقى في إطار هامش حرية الصحافة، والانتخابات البرلمانية والبلدية، والتقسيم المحدود في حقائق السلطة التنفيذية بما لا يصل إلى أعلى مراتب التداول السلمي للسلطة، فهي إذن ديمقراطية توافقية نسبية.

واليمن وإن كانت ليست بدعاً من هذا النموذج إلا أنها تتميز بقدر من الأصالة التاريخية، والعمق الاجتماعي المتسم بالتنوع والتعدد، والاتساع في خانات المشاركة السياسية، وإذا عدنا إلى البحث عن إجابة للسؤال القلق حول مستقبل الديمقراطية في اليمن في ظل الأجواء الانتخابية الراهنة فلنا أن نعترف بتوفر علل القلق حول هذا المستقبل المتمثلة في اختلال توازن القوى، وتراجع بعض ضمانات حرية ونزاهة الانتخابات، والانصراف عن

التأسيسات الضرورية اللازمة للديمقراطية بنية النظام التعليمي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وهذا الاعتراف بالواقع المنذر بالمواقف لا يجب أن يدفع قوى التغيير إلى التراجع عن حركة تأسيس الديمقراطية وتطويرها التي بدأت في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

إن المجاهدة في سبيل الحرية لا تقتصر على فترات الرخاء حتى إذا واجهتنا الابتلاءات والمعوقات أعلننا عجزنا، وتوارينا عن ساحات النضال السلمي.

إن من يخوض مضمار العمل يدرك جيداً أن طريق التغيير طويل وشاق، وأنه إذا تغلبت إرادة مغايرة فهي معركة البناء وليست نهايتها، ولا يجب أن يقعدنا سيادة معوقات التغيير عن مواصلة السير لنكسب جولات قادمة إذا راجعنا عللنا التي في دواخلنا وحافظنا على الاستمرارية في العمل.

إن ساحة حراك قوى التغيير هي في عمق المجتمع.. فهي تربية إنساننا وتوعيته وترقيته فهو أساس التغيير ومبدأه، وعدا ذلك ستكون جهودنا هباء منثورا، وستكون مجرد لهات وراء فتات السلطة ومغانمها.

البعد المستقبلي للوحدة اليمنية

منذ الأيام الأولى لقيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م والرهانات على مستقبلها تتبارى والجدل حول مصيرها ومآلها يتوالى، وكلها تكاد تحسم الأمر في غير صالح الوحدة، وترجح غلبة المهددات والمخاطر على مثبتات الوحدة الوليدة ومرسختها. وتستدعي بعد ذلك إرث قرون متطاولة الأمد من التناحر والتناحر وتلقي به عوائق في طريق التوحيد الجديد في بداياته.

الآن وبعد أن طوت الوحدة عقداً وعاماً من عمرها وحوالي سبع سنوات من الحرب، وهي المحاولة العسكرية التي انتقلت إليها أزمة الفترة الانتقالية في ذروتها والتي مثلت التهديد الأخطر للوحدة بالانفصال (٤-٢١ مايو - ٧ يوليو ١٩٩٤م) الآن وبعد هذا الوقت الذي مضى لا يزال يتردد السؤال وإن بشكل أقل حدة وعاطفية وأقرب إلى منهجية الموضوع ومنطق التاريخ واعتبارات الواقع وتنزيله في إطار المكان (اليمن) ونسق الزمان الذي يجري فيه الحدث (الوحدة)، هذا السؤال الذي ظل يلح ويطفو على السطح تكراراً: ما هو مستقبل الوحدة؟ هل صارت في مأمن من مهددات الانفصال والعودة إلى ما قبل مايو ١٩٩٠م؟

الأبعاد الزمنية الثلاثة

دراسة المستقبل:

قراءة المستقبل واستشرافه ليس ضرباً من التنبؤ والتخمين، وإنما هو تحليل لهذا المستقبل في ضوء مقدمات ومعطيات تتفاعل في الحاضر وتختزن تراثاً في الماضي ليخلص هذا التحليل إلى رسم بدائل مستقبلية في شكل (سيناريوهات ومشاهد).

ودراسة المستقبل في مضمونه المعرفي العلمي تخطيط لقادم الأيام والزمن الآتي، ونحن هنا لسنا بصدد هذا التنوع من الدراسة بمعنى الإعداد لوضعها موضع التنفيذ، فهذا المشروع على أهميته هو من صلب مهام الأمة بتضافر كافة إمكانياتها ومقدرتها لتحقيق مشروع نهضوي حضاري تستطيع الدخول به في عامل متغير يدلف للألفية الثالثة، وإنما الورقة تحاول تقديم استشراف لمستقبل الوحدة اليمنية في ضوء المتغيرات وتصور البدائل المستقبلية وتحديد أفضليات واحتمالات لمستقبلات مختارة.

ما قبل الوحدة:

لن نوغل في ماضي التاريخ اليمني الذي يضرب بجذوره في التوحد تحت لواء دولة (معين) فيما قبل الميلاد بمئات السنين أو في ظل دولة سبأ أو عهد دولة حمير، ولن نرجع إلى زمن الخلافة الإسلامية حين توحدت اليمن تحت رايتها إلى عهد الخليفة المأمون العباسي كما يذكر ذلك مؤرخون.

لكننا سنعود إلى الماضي القريب إلى التاريخ الحديث والمعاصر الذي شهد قبل توحيد اليمن الأخير امتداد لحالة الانقسام، حيث

اليمن الشمالي تتعاقب عليه سلطات الحكم التركي ليكون آخرها في العام ١٨٣٧م ثم خروجها الأخير أيضاً في العام ١٩١٨م ليصبح اليمن تحت حكم الأئمة حتى قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م.

في الشطر الجنوبي سابقاً وقع الاحتلال البريطاني في العام ١٨٣٩م حتى العام ١٩٦٧م عندما نال الاستقلال الوطني، وبقي النظامان في الشطرين في حالة تناحرية وشهد اليمن حربين (٧٢، ١٩٧٩م) رغم وجود المجلس اليمني الأعلى وتبادل اللقاءات بين لجانه، وإقرار دستور دولة الوحدة من مطلع الثمانينات. (الوحدة اليمنية - محمد يحيى الجداد - ص ٢٢٦-٢٢٧، اتحاد الأدباء، طبعة ١٩٨٨م)

في العام الذي سبق إعلان الوحدة شهدت العلاقات بين اليمنيين حركة حقيقية جادة في سبيل التوحيد أفضت بعد اتفاق ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م إلى إعلان الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

بالطبع فإن هذه النتيجة التي شكلت إنجازاً غير متوقع وطال انتظارهم وكان ينظر إلى فعالياته نظرة الشك واللامبالاة لعدم جديته في كل الاجتماعات السابقة في هذا الشأن، هذه النتيجة لم تأت من فراغ حيث شهد العام تحولات كبرى كان أبرزها انهيار القوة العظمى الاتحاد السوفيتي مما جعل ظهر الحليف اليمني الجنوبي مكشوفاً ومهدداً، وفي ذات الوقت كان شمال اليمن يعاني من مشكلات داخلية، وكانت الإرادة الدولية لتوحيد اليمنيين لصالح القطب الأوحـد إنهاء لنشاز النظام في الجنوب عن سياق النظام الإقليمي وعدم اتساقه مع النظام العالمي الجديد أكبر حافز وضامن لنفاذ قرار الوحدة وليس بعيداً عن هذا الترتيب الزيارة

الأولى التي قام بها الرئيس علي عبد الله صالح للولايات المتحدة الأمريكية نهاية العام ١٩٨٩م.

ومعرفة هذا السياق الزمني والموضوعي مهم يؤشر باستقرار المستقبل الذي نحن بصددده هنا، فالوحدة إذا شكلت بالفعل ضرورة محلية وحاجة دولية.

ولا شك أن القيادة السياسية الوطنية للبلدين استفادت من هذه الظروف المواتية كما أنها في الحقيقة جاءت منسجمة مع طموحات الجماهير التي كانت ترى الوحدة خلاصاً وإعادة طبيعية لوشائج القرى والرحم، وهي في ذات الوقت ملبية لأدبيات وبرامج الحزبين الحاكمين في الجنوب الحزب الاشتراكي اليمني وفي الشمال المؤتمر الشعبي العام المتطابقة مع توجهاتهما المعلنة.

الحاضرون زمن الوحدة؛

كان حدث الوحدة في ٢٢ مايو ٩٠م موعداً استثنائياً مع التاريخ طغى على كل الحسابات والاعتبارات وتغلبت فيه العواطف على كل تقديرات العقلانية، وهو أمر طبيعي، وحتى لا تتأجل الوحدة الاندماجية الفورية فقد تجاوز موقعو الاتفاق كل الخيارات الأخرى التي وضعها التنظيم الموحد من خيار الكونفدرالية إلى خيار الفدرالية لتستقر الوحدة الاندماجية الفورية، وعمدوا إلى حل ترتيب المواقع بآليات التقاسم.

وبعد أن ذهببت السكرة جاءت الفكرة وبدأت مرحلة الأزمة وإن بدرجة طفيفة، حيث واجهت سلطة الوحدة الخلاف الأول بعد حسم التقاسم على مفاصل السلطة في أجواء عاطفية سهلت عملية التنازلات المتبادلة، وهذا الخلاف تمثل في المدى الذي

تنتهي فيه الفترة الانتقالية حيث بحسب الاتفاق ودستور دولة الوحدة تمدد الفترة الانتقالية لمدة ٦ أشهر، لكن الإعلان الدستوري بالأحكام الانتقالية مدد الفترة إلى ٢٧ أبريل ٩٣م، حيث تم إجراء أول انتخابات برلمانية على أساس التعددية الحزبية، وخلال الفترة الانتقالية شهدت اليمن حركة تحولات سياسية مقارنة بما سبقها بعهد التشطير لقد كان للترابط العضوي بين الوحدة والديمقراطية الأثر الأكبر في هذه التحولات السياسية التي سميتها كما وصفها كثيرون من الساسة اليمنيين والمراقبين بـ (ربيع اليمن السياسي).

xxxxxxx

النخبة والفساد

“الفساد هو فاسد بنائنا الوحيد الذي
سينجح في نخر كل ما أنجزناه وتقويضه ما لم
نبادره بالمواجهة المناسبة”

الفساد . . الفساد، كلنا نشكو منه، وجميعنا يندد به ويلعنه،
ولاة أمرنا يعلنون الحرب عليه، و مواطنونا تلتهب أكفهم تصفيقا
لهذا الإعلان حين تسفر عنه الشاشات الفضية، ويصدق به أثير
الإذاعات وتسود به صحائف الأوراق.

الفساد . .

كافتنا يجرم الفساد ويعترف بآثاره الماحقة ويطالب بتعقبه ونفاذ
عقوبة الإعداد عليه حتى الموت . ومع ذلك فلا يزال الفساد كقول
مستأنساً يرتع بين ظهرانينا ويستفحل، وتغص به جنبات البلاد
ويغرق به العباد إلى الأذقان، فمن أين يجيئنا الفساد إذن ؟ وإذا
كنا جميعا، مسئولين ومواطنين نتبرا منه، ولم نسمع يوما رغم عمر
الفساد المديد - لا أمده الله - أن أحدا من ولاة الأمر أو حتى من
المواطنين ممن يفسدون من مواقعهم قد حوكم وعوقب. إن كثرة
من مسئولينا يبدون لنا أمعاضا من استثناء الفساد ثم لا يمنعهم
ذلك من أن يمارسوا كل أفعال الإفساد والتخريب للبلاد، ويعمرون

بخرابها ملذاتهم. وإن البعض لتتفخ أوداجهم شجياً للفساد، ثم لا يحول ذلك دون استقبال المفسدين وتهلل وجهوهم عند لقائهم. الرئيس نفسه يرفع عقيرته : إني مغلوب، انتصروا لدعوتي إلى الحرب ضد الفساد والمفسدين. . ومن دون الرئيس هناك من لا يلقون بالاً إلى جدية صرخته بل ويتحدونها إثبات صدقيته في حربه ضد الفساد. وإزاء ما يجري من البحث عن المسئول، ثارت حملة إعلامية لازالت رحاها تدور بعد أن تحدث الرئيس عن عزمه الحرب ضد الفساد وكتب من يطالب الرئيس بإثبات جديته في ذلك.

وحتى نسهم نحن المثقفين الذين يريدون الإصلاح، نقدم هذه الإشارات في مسألة الفساد.

إن الفساد لم يعد مرهوناً بشخص أو حتى (مافيا) محدودة ولكنه أصبح أكثر اتساعاً وأبعد غوراً وذلك لاستحالته إلى منظومة قيم، ولتجاوزه دائرة البعض في السلطة إلى دوائر أهل التربية وأرباب الثقافة وصغار الموظفين وقطاعات عريضة من المواطنين. إن تقرير هذه الحقيقة لا يعفي أحداً من تحمل مسئوليتها، وبما يفرضه موقعها ولا يعني عدم نقدها بموضوعية وإنصاف، ولكنه تقرير يفيد من يريد الإصلاح ليدرك طبيعة المشكلة وحجم الخل، ويقتضي الأمر توسيع حركة الإصلاح لتصل إلى العمق وتتعلق من الإنسان تربية وبناء وذلك حتى لا نفاجأ بعد تبديد جهد وإنفاق وقت طويل في حملتنا ضد الفساد وجصرها في السلطة بأننا أخطأنا الطريق ولم نحدد خطواتنا كما يجب.

إني على قناعة من أننا نحن النخبة الذين نصنع المسئولين الفاسدين، لأننا نعجز عن القيام بأدوارنا الواجبة فينفسح المجال

أمامهم ويتساقون، ولأننا نكون حينها التصديق الحي للقاعدة المنطقية (كما تكونوا يولى عليكم).

ودعوني أصارحكم بأن نقد المفسد يستلزم ابتداء النزاهة و الطهر، بل دعوني أكون أكثر صراحة فأقول لكم بأن الناس لا يثقون بنا نحن النخبة المثقفة لأننا نعيش هموماً تختلف عنهم، وحتى حين نعتني بهمومهم فغالباً ما تكون الغايات سياسية، أو تصفية لحسابات خاصة، ولأنهم قد عاينوا الكثير منا وهم يسقطون في أتون الإغراءات ويلهثون وراء بريق السلطة وينهزمون عند أول اختبار، ولأن أحدنا إذا تقلد منصباً نسي كل دعواته إلى محاربة الفساد، فينقلب إلى راع للفساد، ولا يقدم القدوة الحسنة، ولا نستثني أحداً إلا قلة لا تكاد تظهر.

لقد أحسست بأن إعلان الرئيس الحرب ضد الفساد في أسوأ الأحوال، طلب نجدة النخبة والشعب لإنتقاذ البلاد من المفسدين، ذلك أنه لا يقوى على التغلب عليه إلا بمعركة وطنية شاملة، ومهما يكن فلنحسن الظن بهذه النية المعلنة، ولنتحرك على أساسها ونحتمي بشرعيتها، ولنقم بواجب الإصلاح، ولنطلب دعم الرئيس وإسناده في هذه المعركة بجميع مراحلها. فتحن ندرك أن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن، وأن أثر السلطة أبلغ في مكافحة الفساد لما تملكه من نفوذ، ولكنها لن تكون دائمة، ولن يصلح حال المفسدين إلا مادامت سلطة عادلة وقوية قائمة عليهم، ولهذا فحركتنا ضد الفساد طويلة، ويجب أن تصل إلى أعماق إنساننا.

هذه المهمة الأولى :

انظروا كيف بلغ الفساد دواخل النفس لدى المواطن العادي

لتدركوا كيف يجب أن يكون تعاملنا مع الفساد ومعالجته . لقد نال الفساد المواطن في خاصته وتحداه في آدميته . لقد طفحت المجاري وسالت أنهارا وجدوالا في الأزقة والحواري والشوارع العامة وعلى جوانب مدارسنا ومستشفياتنا، وحوالي مقابر موتانا وشهدائنا وتراكمت القمامات القاذورات أكواما وجبالا تريض بشموخ أمامنا أنى اتجهنا ويمينا وجوهنا . كل ذلك يحدث فلا المسئول يتحرك ولا المواطن يغضب لهذه المهانة ؛ أي أمة هذه بمسئولياتها وعلمائها ومثقفاتها وأناسها، التي ترضى بالتعايش مع ما يجرح آدميتها ناهيك عن إنسانيتها، وكيف يرتجى من شعب نهوض حضاري، وعزة وكرامة وهو يجيد التهام الطعام وعب السوائل ثم يعجز عن التخلص من فضلاته !!

فيا هؤلاء . اجعلوا مهمتكم الوحيدة ووظيفتكم التي يجب أن تتجزوها قبل أن تنتقلوا إلى غيرها . هي تصريف المجاري وتنظيف الشوارع من المخلفات والفضلات . إذا قمنا جميعا بإنجاز هذه المهمة نكون بذلك قد أثبتنا صدقيتنا في حرب الفساد وما لم نفعل وقد تفجر من تحت أقدامنا، يوشك أن يغرقنا بطوفانه من فوقنا فسيكون الأولى بنا السكوت عن شعارات الوقوف ضد الفساد ففاقد الشيء لا يعطيه .

الفصل الرابع

الرئاسة.. الزعامة.. مالها وما عليها

مرحلة التأسيس للمستقبل

(سبتمبر 1999 - سبتمبر 2006م)

خصوم الرئيس

لم يفلح من ناصبوا الرئيس العداء في الكشف الناقد
الموضوعي بعيداً عن الشخصية المفرطة في الذاتية
أو في تقديم النموذج البديل الأفضل، فالمقارنة غالباً
ما تنتهي لصالح الرئيس،

في دول العالم المتخلف بالاستبداد، تجيئ المناسبات الوطنية
ومنها تولي الزعامات قيادة بلدانها - فتنحول إلى ماراثون
احتفالات يتسابق فيه المتسابقون لكيل المديح وإغداق الثناء على
الزعيم الأوحـد بين أقرانه، والمتفرد في عصره وأوانه، و من أتى
بما لم تستطعه الأوائل .

ولأن هذا النمط من السلوك يجري بين شعوب اختزلت إرادتها
في مزاج الفرد فإنها لا تدرك وظيفة المناسبات وذكرى التحولات
وما تمثله من فرص تقدم، ومحطات مراجعة، فتجعل منها عوضاً
عن ذلك وسيلة تزلف ممجوجة، وساحة تباري في تقديم صور
النفاق .

والحاكم الممطور بتراتيل جوقة الإطراء يقبع هناك بعيداً يتلقى
كل ذلك - وهو لاشك - غير راضٍ ولا مرتاح بما يرتديه المديح من
قدح وازدراء .

إن رجلاً مثل علي عبد الله صالح حكم البلاد هذه المدة، وقاد

الشعب في فترات صعبة من حياته، وأنجز خلالها منجزات ضخمة لا ينكرها كل ذي عينين ناهيك عن صاحب البصيرة، لا يحتاج إلى محافل المديح والثناء بتلك الأساليب الفجة المكشوفة، ذلك أن الإنجازات كفيلا أن تتحدث عن صاحبها.

إن مثل هذه المناسبات جدرة بأن تكتسب وظيفة ضرورية هامة حين تكون فرصة تقويم لمسيرتنا، تقويم غير الذي نمارسه الآن في صحافتنا وإعلامنا واحتفالاتنا إما مدحا خالصا ينزه صاحبه عن كل خطأ، أو قدحا محضاً ينزع عن المقصود بالقبح كل خصال الخير.

نحن بحاجة إلى تقويم ومراجعة تتطرق من روح المسئولية، وتحتكم إلى الموضوعية وتلتزم بالآداب، وتتشد المصلحة العليا . إنه بقدر ما ينتابني من غثيان المديح الذي هو أقرب إلى الذم، بقدر ما راعني ذلك الإسفاف في النقد الموجه إلى شخص الرئيس، وحين نقرر هذا الأمر فإنه كما يصح في الرئيس يصح في غيره، فهو مبدأ عام يجب أن نرعاها جميعاً، كما أن هذا التقرير لا يعني خلع القداسة على شخص أو مؤسسة فالجميع عرضة للنقد، ولكن ليس الشتم والقذف فهو ما لا يمكن وصفه بالنقد، فالنقد له اشتراطاته ومقاييسه وآدابه.

لقد أخذت ظاهرة النقد للرئيس في الآونة الأخيرة منحى حاداً يندر باختلال طبائع العلاقات، وخروج هذا الأسلوب النقدي عن مواصفاته البنائية إلى أبعاد مغايرة ليس منها البعد الفكري والديمقراطي .

إن على هؤلاء الذين انشغلوا بعيوب غيرهم عن عيوبهم، والذين تخصصوا في اختلاق المساوئ، وتتبع النقائص أن يعلموا أن حركة

التغيير هدم وبناء .. هدم لصروح الباطل والظلم والزيغ وبناء لبدائلهما، وحين تفقد أسباب البناء في أنفسنا فإن النقد المجرد الذي نقوم به هو شكل من أشكال الهدم والتخريب، كما هو تماماً ذلك المديح الزائف والثناء المنافق.

إن هذا الشكل من النقد الذي يحاول اصطناع البطولة، وحصر الأخطاء والسلبيات في شخص رأس الدولة فحسب، إنما يثير الكثير من الشكوك حول صدقيته وجدواه، وهو ما أفرز صنفاً من الكتاب والصحفيين يمكن وصفهم بخصوم الرئيس، حيث تحول الخلاف بفعل تكرار المواجهات الكلامية إلى انتصار للذات، كما تحول بفعل طبيعته الشخصية لا الموضوعية إلى ثارات تدور في حلقات مفرغة .

فهل نطمع من بعد ذلك إلى تأسيس منهج حوار يرتفع بنا إلى القضايا الكبرى، وفي خلق مناخات تقويم ومراجعة تتأى بنا عن إسفاف التزلف وفجور الخصومة ؟

xxxxxxxx

الزعيم التاريخي

اكتسب الرئيس علي عبد الله صالح صفة الزعيم التاريخي لإنجازه الوحدة في زمن الهزيمة والتمزق، ثم تأكدت هذه الصفة بإفشال محاولة الانفصال .

ورغم أن كلفة الحرب كانت باهضة لا يزال اليمن يدفع أثمانها من حساب تدميره واستقراره وسلمه الاجتماعي ووحدته الداخلية إلا أن الوحدة تستاهل أن تتضافر الجهود وأن توجه لاستمرارها، ولكن دون التوقف عند تخوم حدودها وشكلايتها، وإنما بالسعي لإنجاز مهامها المتبقية، وإعطائها مضمونها الحقيقي، دولة النظام والقانون بركيزتها الأولى الإنسان، تنمية لخصائصه وتحقيقاً لمنافعه الاقتصادية .

لقد نجح الرئيس صالح في تجاوز خصوماته السياسية مع الذين تسببوا في الأزمة والحرب، وجنب البلاد -رغم كارثية فعل الحرب- دوامة التصفيات والانتقام، ودورة عنف جديدة ليس لها نهاية، واستعاد قيادته لدولة الوحدة ليعيدها إلى سسكتها التي انطلق منها مسارها، ولتستأنف مهمتها في عملية التغيير في اليمن الجديد، ودون التخلي عن رديف الوحدة ونهج الديمقراطية .

لن يتخلى الرئيس عن خيار الوحدة لا سيما وقد مضت تسع سنوات من فشل محاولة الانفصال، وواقع الوحدة أضحى أقوى من أضغاث

دعوات الانفصال كيفما توارت خلف لافتات صريحة أو موارية .

وهاهي السنوات الخمس والعشرون من حكم الرئيس علي عبد الله صالح تعزز ثقته بصوابية خياراته الوحدوية والديمقراطية وأن المستقبل الواعد بالنماء مرهون بإنجاز مهام الوحدة ومقاصدها، بمعنى أنها بعد أن كانت هدفا قبل تحقيقها استحوطت بعد إنجازها وسيلة لتحقيق أهداف جديدة وهي مضامين الوحدة بعنوانها الرئيس ترقية المجتمع وتطويره، وتجسيد الوحدة الوطنية .

إن الوحدة لا تزال هي الضامن الأجدى والأبقى لمستقبل اليمن، وأحسب أن الرئيس علي عبد الله صالح لم تغب عنه هذه الحقيقة، وقد صدق ذلك مؤخرا بالعفو العام في عيد الوحدة الثالث عشر ليطوي بذلك ملف الماضي والتوجه نحو المستقبل بمشاركة كافة أبناء الوطن، وبهذا الفعل في مستهله يحق للرئيس أن يتقدم بجدارة إلى موقع الزعيم المستقبلي وهو ما ستخبره المرحلة القادمة .

علي عبد الله صالح والوحدة .. من الرئاسة إلى الزعامة

٦٦ للوهلة الأولى يبدو أن لا فارق بين مفردتي
الرئاسة والزعامة لكن التاريخ قادر على التفريق
بينهما بسهولة،،

كان من الممكن أن يمضي الرئيس علي عبد الله صالح في ذاكرة
التاريخ رقماً مضافاً إلى مسلسل رؤساء الدول بسبب وصولهم إلى
سدة الحكم مقترناً بزمن في روزنامة التاريخ لولا أنه حدث في
العام ٩٠م تحول غير وجه اليمن ومنحها ملامح جديدة وقسمات
اقتصادية، ذلك هو حدث توحيد شطري اليمن الذي صنعه بفاعلية
رئيس أحد الشطرين آنذاك علي عبدالله صالح، وفضعه الحدث
بالتالي في مصاف الزعماء التاريخيين وفتح له بوابة التاريخ يلجه
من أوسع، ويرتقي مدارجه إلى معاليه، ظلت عينا الرئيس صالح
معلقة على الجزء المشطور جنوباً، والشمال المفصول عن توأمة
حيث تفتحت على أزمته باستفتاح حكمه على الحرب الشطرية
الثانية ١٩٧٩م بعد أقل من عام من توليه السلطة .

وأدرك منذ ذلك الوقت أن اليمن بساحته الواسعة مسرحاً
لحروب الكبار بالوكالة تمرق الشخصية اليمنية، وتبدد الطاقات
والإمكانات فسارع من فوره إلى توقيع اتفاقية الوحدة وقام بتفعيل

لجان الوحدة ونسج علاقة مميزة بقيادة الشطر الجنوبي ساهمت فيما بعد بشكل مؤثر في التوطئة للوحدة .

وكانت أعلا تعبيراتها الواقعية تفكيك الجبهة الوطنية وهي الحركة المسلحة التخريبية المدعومة من نظام الجنوب في المناطق الوسطى وبعض الجنوبية ومن شمال اليمن، وهو ما أنهى فتيل الأزمة المزمدة بين شطري اليمن، وأعقب ذلك العفو عن منتمي الجبهة وإحلال السلام وإعمال تلك المناطق وهو ما يعد وصل ما انفصل عن سيادة النظام .

وانداحت بعد ذلك حركة التتقلات، والزيارات بين الشطرين في طريق استحق اسم الوحدة والائتلاف وهو الواصل من «كرش والشريعة» حتى عدن لما شهدته من تدفق الأفراد والعائلات فأعاد بذلك حرارة القرى ووشائج الرحم . وعاد الوعي بمركزية قضية الوحدة وتداول الناس ثقافة وطنية تتمحور حول اليمن الواحد .

في الميثاق الوطني الدليل النظري لحزب المؤتمر الشعبي العام والذي أسسه وترأسه الرئيس علي عبد الله صالح تطالعتنا قضية إعادة الوحدة اليمنية بقوة تتمثل هدفا يسعى الرئيس صالح لتحقيقه مستندا على حزيه الوطني الجديد الذي استوعب تحت مظلته كافة فصائل العمل الوطني، حتى تلك المجموعات الجنوبية التي لجأت إلى شمال اليمن، وتعامل معها بمنهج وحدوي يؤكد إيمانه بالنضال السلمي لاستعادة الوحدة غير خاضع لردة فعل مماثلة اعتمدها قادة الجنوب وهي مناهضة نظام الشمال بقوة .

في العام الذي سبق إعلان الوحدة شهدت العلاقة بين اليمنيين تحركات تميزت بالجدية في سبيل التوحد تكلفت باتفاق ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م والذي مهد بدوره إلى إعلان الوحدة وقيام الجمهورية

اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠ م .

كان الرئيس علي عبد الله صالح يبدو عند زيارته الأخيرة لعدن والتي سبقت إعلان الوحدة مصمماً على إنجاز الوحدة مهما كلفه ذلك من جهد فهو -كما بدا أيضاً- المبادر الذي يجتاز المسافات ويتقدم الصفوف ويقبل الفرصة ليضع بذرة الإنجاز في رحم الميلاد، وحين يستقر اليقين صدقاً في روع القائد الوحدوي تخرج الجماهير حشوداً تحف موكبه العائد مضعماً بأمل توحد الذات اليمنية في رحلة الإياب المتطاولة .

وهو ما كان فعلاً استثنائياً في موعد قدرى في الثاني والعشرين من مايو من العام الذي تلاه ١٩٩٠م نجحت القيادة في قراءة خارطة التحولات السياسية المحلية والإقليمية والدولية وبالتالي استثمارها في سبيل تحقيق فعل التوحد .

واجهت الوحدة أول تحدٍ حقيقي لاستمرارها بعد أربع سنوات من تحقيقها بنشوب حرب قادها زعيم الحزب الاشتراكي شريك المنجز الوحدوي ثم الدعوة للانفصال في مستهل شهر مايو من العام ١٩٩٤م بعد أزمة سياسية أطلت في أعقاب الانتخابات البرلمانية ٢٧ أبريل ١٩٩٣م .

وهنا عاد المراهنون لطرح شكوكهم التي بدأوها أول مرة في استمرار الوحدة المتحققة سلمياً لتنتهي بالانفصال حرباً . وكان الرئيس صالح قد كابد الأمرين خلال الفترة الانتقالية، والأزمة السياسية التي سبقت الحرب حاول خلالها تجنب المواجهة بعدم اتخاذ أية مواقف سياسية تمنحه صلاحية اتخاذها شرعية موقعه رغم تمرد قادة الشريك على المؤسسات الشرعية بل وتدافع قياداته

في موسم هجرة عكسية إلى الجنوب .

ودخلت الوحدة الوليدة في نفق الحرب وأتونها ولا راد لها
من الوقوع، ووجد الرئيس صالح نفسه أمام بناء من الوحدة
يتهاوى فتقدم صف المدافع عنها صونا لها من التبديد في مهاوي
سيناريوهات التقسيم من جديد .

وبذكاء تعامد مع مشاعر نبيلة، أضفى الرئيس صالح على
معركته شرعية الوحدة في مواجهة لاشرعية الانفصال، لأن خيار
الانفصال هو خيار ماضوي لا ينتمي إلى المستقبل ولا يمتلك تأييدا
جماهيريا لأنه يخون ضميرها، ولهذا فقد باء بالخسران .

xxxxxxxx

عهد الرئيس صالح وحكمه

”إحدى صحفنا المحلية طرحت استطلاعاً لتقويم عهد الرئيس علي عبدالله صالح بمناسبة مرور ثمانية وعشرين عاماً وكنت أحد المستطلعين، وكانت هذه إجاباتي،“

ماهي أبرز سلبيات وإيجابيات الرئيس علي عبدالله صالح خلال فترة حكمه؟

الإجابة على سؤال الإيجابيات والسلبيات لا يقتضي بالضرورة إجراء مصفوفة فارزة نعد فيها الخطأ والصواب، وما أنجز وما تخلف إنجازه، فنكون بذلك قد أجبنا على السؤال.

الموضوع ليس بهذه البساطة، ذلك أن المدى الزمني يستغرق ٢٨ عاماً بكل أبعادها وتحدياتها وتداخلاتها وملابساتها وأحداثها وتحولاتها، يحسن بنا ونحن في سبيل الإجابة أن نستصحب منهجاً يكفل تقديم تقويم تحليلي تكاملي .. هذا المنهج يعتمد تقسيم فترة حكم الرئيس على مراحل، ثم تحديد طبيعة كل مرحلة، ومن بعد الحكم على كل مرحلة في سياقها الزمني والأحوال التي كانت سائدة حينها .

وابتداءً فإن من سنن التاريخ ونواميسه أن الشخص هو محور ارتكاز المتغيرات والأحداث سلباً وإيجاباً، أما إذا توافر مع الشخص

مواصفات ومؤهلات القيادة، واستطاع فهم عناصر معادلة التغيير وصنع الإنجازات الكبرى والمتمثلة في الشعب والتراب والزمن على حد تعبير مالك بن نبي في كتابه (شروط النهضة) وتمكن من تخريك توليفتها، فإنه ينجح في تحقيق النقولات النهضة، ويصبح بالتالي من أعلام التاريخ .

هذه السنن ليست حكراً علينا وإنما هي قانون طبيعي ومجتمعي حتى في المجتمعات التي حققت مرتبة متقدمة بين الشعوب على هذه القاعدة، ولكن المهمة الأهم لرواد التغيير تبقى بعد الإنجازات في كيفية تحويلها إلى مؤسسات وتأسيسات يبنى عليها في بنية المجتمع ومن ثم المحافظة عليها لتصبح وسيلة لأهداف جديدة تتشد بناء الإنسان وتطوره ورفاهيته .

إن الرئيس علي عبد الله صالح وصل إلى سدة الحكم في زمن عصيب وواجه تحديات جمة، ومع ذلك فإن العين لا تخطئ إنجازاته الأكثر جلاء والمتمحورة في :

- تحقيق وحدة الوطن والمحافظة عليها .
- إقامة نظام ديمقراطية تعددي، وترسيخ مبدأ الوصول إلى السلطة عبر الانتخاب المباشر .

فهذه إنجازات الرئيس علي عبد الله صالح ولها ثمراتها المتفرعة عنها، وتبقى المهمة الباقية هي منح هذه الإنجازات مضامينها الحقيقية وعنوانها الأساسي دولة النظام والقانون التي تحدد الحقوق والواجبات والسلطات على أساس الدستور، ولعل السلبات تكمن في جهد وحركة الدولة في الوصول إلى هذه الغاية، وهي مهمة لا تنتهي عند حد ولكنها متواصلة والأهم هو جدية التوجه، والبدء فعلياً بخطوات حقيقية في هذا المجال .

س: هل كانت الصراعات التي نشبت مع خصوم داخليين عديدين من أجل الوطن أم من أجل الحفاظ على الكرسي؟!

يحسن بهذا السؤال أن يتجاوز هذا التحديد الحاسم بـ(مع) أو (ضد)، ذلك أن تقرير الصراع على السلطة أمر متقرر أصلاً في الواقع العربي عموماً . بالنسبة لليمن في تاريخها السياسي المعاصر هو جولات من تنازع السلطة خارج المؤسسات الدستورية، وهو في جوهره يقوم على سلطة التغلب .

في العام ٧٨م وهو تاريخ وصول الرئيس علي عبد الله صالح إلى السلطة وسدة الرئاسة جرى لأول مرة تصعيد الرئيس عبر البرلمان (مجلس الشعب التأسيسي) ومنذ ذلك الحين انتظم تقرير سلطة الحكم عبر دورات من البرلمان، حتى العام ١٩٩٩م حيث تم لأول مرة أيضاً انتخاب رئيس الجمهورية عبر الانتخاب المباشر مع نص قاطع في الدستور بعدم السماح للرئيس بتولي الرئاسة لأكثر من دورتين .

هذا التطور السياسي والدستوري حسم مسألة الصراع على السلطة وقطع الطريق أمام شرعية الوصول إلى الحكم عبر الانقلابات والوسائل غير الديمقراطية .

وهذا التاريخ لم يخل من الصراعات ودورات العنف على خلفية التنازع على السلطة، والاستحواذ على الحكم، ولكننا سنلاحظ أن فترة حكم الرئيس علي عبد الله صالح وإن شهدت منازعات مسلحة أو انقلاب وحتى حرب ١٩٩٤م إلا أنه - أي الرئيس صالح - كان وهو يذود عن حكمه هذه التهديدات، يخلع عليها شرعية في وقتها .

إذن الصراعات من أجل الكرسي .. كراسي الحكم هو عنوان آخر

لموضوع انتقال الحكم الوطني من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، وهو ما يجب بالفعل أن تتواءم الجماعة الوطنية على توفير الفرصة التاريخية لهذا الانتقال بهدف إنهاء دورات العنف وتاريخ الصراع .

وأحسب أن التطور السياسي والدستوري الذي وصلت إليه اليمن يمثل مدخلاً هاماً - ولو كان نظرياً وممارسة منقوصة حسب ادعاء البعض - للانتقال إلى الشرعية الدستورية، وتنظيم الصراع على السلطة كحق بوسائل قانونية سلمية .

وهو ما يعني في المرحلة الراهنة إعطاء النظام وظيفة تجديدية عنوانها المتسق مع شعارات زماننا الماثل هو : الإصلاح السياسي بمعناه الأوسع ومهامه المتعددة . وليكن هذا هو برنامج عمل القوى السياسية والوطنية عوضاً عن الانشغال بالأوهام والجزئيات والغيبيات.

xxxxxxxx

من طارئ الرئاسة إلى ثابت الزعامة وشرعيتها

علي عبد الله صالح كان يمكن أن يكون طوال سنين حكمه من صنف الرؤساء الذين يتكررون علي كراسي السلطة ثم يغادرونها كرقم في مسلسل الحكام، لولا إنجازين هامين نقلاه إلى مصاف الزعماء.. والزعماء التاريخيين . هذان الانجازان العظيمان هما : الوحدة ، الديمقراطية ، فهما اللذان حققا لعل علي عبد الله صالح مرتبة بين الرؤساء بدرجة زعيم .

فالوحدة مثلت اللحظة التاريخية التي بادر علي عبد الله صالح لاهتبالها بعد غياب دام حقبا متلاحقة من الزمن عندما سعى لإعلانها في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م، وتولييه زعامة الجمهورية اليمنية الموحدة بالشراكة مع صنوه الاشتراكي، وتأكدت زعامته الوحدية بعد ذلك مستقلة متفردة في مواجهة المحاولة لانفصالية المسلحة في صيف ٩٤م وإفشالها تماما .

وبهذا استطاع أن يحرز لقب الزعيم التاريخي باستحقاقه موقع موحد لليمن الطبيعي وأحد صناع التحولات في تاريخ اليمن .

أما الديمقراطية فرغم عللها وتعثراتها إلا أنها مثلت هي الأخرى سانحة اللحظة التاريخية لزعامة علي عبد الله صالح بصفتها توأم

الوحدة، فبعد سنوات عديدة عاشها اليمن المعاصر خارج حساب الزمن الديمقراطي، يقوم علي عبدالله صالح بإجراء انتخابات برلمانية حرة في العام ٨٨م، وبعد المحاولة الانفصالية المسلحة الفاشلة لم يستفزه ذلك للتراجع بل واصل اعتماده على الشرعية الدستورية حتى استحقاق ٩٧م الانتخابي، وفي العام ٩٩م أجريت لأول مرة في تاريخ اليمن السياسي (انتخابات الرئاسة) .

وهي ثقة بالذات جريئة وشجاعة وسديدة في ذات الوقت، وهي منزلة حين بلغها فإنها تكون قد قضت على أي تردد يدور في أذهان الناس عن عدم أحقيته للترشح أكثر من دورتين، كما نفت بشكل رسمي ودستوري أي صفة وراثية للحكم، وقطعت الطريق أمام أي وسيلة للوصول إلى السلطة بالقوة أو بدعاوى السلالية أو الحق الإلهي، ليسحب البساط من تحت أقدام أصحاب المعارك المفتعلة المتوارية خلف عجزها وواقعها المأزوم .

ولو أننا توقفنا عند الحملة الإعلامية الموجهة حول موضوع التوريث رغم إقرارنا بحق الاختلاف وحرية الرأي وعدم جدوى مواجهة الرأي الآخر بردود الفعل التخوينية أو القمعية -رغم كل ذلك - إلا أننا سنجد هذه الحملة مُفتعلة وفي الجبهة الخطأ، وهي بالتالي لا تقدم أي إسهام في معركة العملية الديمقراطية ومعركة الدستور الذي يتسم بالعلو والسمو، ولا تعتريه نواقص أو شبهات بل على العكس إنه تعبير عن خطاب مأزوم عجز عن العمل في ساحة سياسية مفتوحة، وفشل في استثمار ما هو متاح لينبش في الضمائر المستترة وفي الغيب المجهول بينما النصوص

الإلزامية العليا، والواقع في الممارسة يدحض كل هذه الدعاوى، فلماذا لا تكون المعركة هي معركة ضد التجاوز للدستور والمطالبة بتطبيقه وب حمايته، ولماذا لا تكون المعركة ضد الفساد الذي يدمر حياتنا ويسلبنا حق العيش الكريم لصالح عصابة متحكمة أنانية، فهذه ميادين مفتوحة ويمكن عمل الكثير في ساحاتها بدلاً من مطاردة الأوهام جرياً وراء التضحيات المجانية التي تستهلك الجهد بدلاً من تقديم برنامج عملي حقيقي وواقعي وبأدوات مؤهلة ومستقبلية جديرة بمهام التحولات .

زعامة المستقبل :

وفي مقابل ذلك، فإن الزعامة عمل تحولي لا ينقطع بل يتواصل ويمتد ويجد صدقيته وحقيقته في الواقع، كما لا يجب أن تتقلب إنجازات الزعامة إلى نقيضها السالب، وإلا كانت مجرد عناوين بلا محتوى .

إن زعامة علي عبد الله صالح التاريخية تواجه تحدياً من نوع مختلف هذه المرة، بعد أن بدد مخاطر الوحدة السياسية، وبعد أن عزز خط الديمقراطية، ولهذا فإن مصادر تكريس الزعامة التاريخية ستكون - في المرحلة القادمة - مستقاة من تعزيز الوحدة الوطنية، وإنجاح دولة المؤسسات المرتكزة على النظام والقانون وقيم الحق والعدل والحرية ومحاربة الفساد .

ونحسب أن الرئيس علي عبد الله صالح سيكون زعيماً تاريخياً أهلاً لمهام المرحلة التي تتطلب النجاح وبدرجة كبيرة، وقد أهله

الأحداث لإنجاز المهام الجديدة، وأضحى أكثر إدراكاً للمخاطر التي تهدد زعامته وتتهدد مستقبل اليمن ذاته .. فكما حقق الزعامة التاريخية فسيكون أحرص على أن يكون زعيم المستقبل .

- انتهى -

هذا الكتاب

بين دفتي هذا الكتاب مجموعة مقالات مختارة نشرت في صحافتنا المحلية وفي الصحافة العربية الدولية خلال فترة ما بعد الوحدة الممتدة:

- أولاً: من عام ١٩٩٠ - ١٩٩٤م

- ثانياً: منذ بدء أول انتخابات

رئاسية ١٩٩٩م - وحتى ما قبل

الانتخابات الرئاسية الثانية ٢٠٠٦م.

الموضوعات غطت أزهى وأخطر

فترات تاريخ اليمن المعاصر، واليوم

ونحن على أعتاب انتخابات الرئاسة

والمحليات في سبتمبر ٢٠٠٦م، تشهد

اليمن حراكاً قوياً للقوى السياسية

والاجتماعية تبحث لها عن موقع في

المستقبل. ويردد كثيرون أن السنوات

السبع القادمة من قافل الفترة

الرئاسية هذه سترسم صورة اليمن

السياسي والاقتصادي سواءً كانت

إيجاباً أو سلباً، وفي الحالين الأمر

صحيح إلى حد كبير..

وفصول الكتاب تحاول اكتشاف

ذلك وربما تفيد القارئ المتأمل أو هو

رجاؤنا.



Bibliotheca Alexandrina



0685224

305

2